

Distr.: General
15 April 2001
Arabic
Original: English

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية



اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني

فيما بين البلدان النامية

الدورة الثانية عشرة

نيويورك، ٢٩ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

التقرير الشامل عن فترة السنتين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس وكذلك بشأن مقررات اللجنة الرفيعة المستوى

موجز

يقدم هذا التقرير امثالاً للفقرة ١٣ من المقرر ١/١١ ألف الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى بشأن استعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال دورتها الحادية عشرة.

ويعرض التقرير تحليلاً لمختلف القضايا المتصلة بتعزيز واستخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتنفيذ خطة عمل بوينس آيرس للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى ذات الصلة. كما يستعرض التقرير أيضاً إسهامات البلدان النامية، والبلدان المتقدمة النمو، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، يعرض التقرير المبادرات المهمة التي نفذت في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية منذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة الرفيعة المستوى.

ويبرز التقرير أيضاً الإسهامات الرئيسية التي قدمها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لعملية التنمية العالمية. كما يتضمن توصيات بمضاعفة الجهود التي تبذلها البلدان النامية وشركاؤها الآخرون في التنمية، بما في ذلك جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وزيادة الدعم المالي الذي تخصصه البلدان النامية للتعاون التقني فيما بينها.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	أولا - مقدمة ٤-١
٤	ثانيا - عرض عام للتقدم المحرز في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واتجاهاته خلال فترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠ ١٤-٥
٨	ثالثا - التقدم الذي أحرزته البلدان النامية في مجال التعاون التقني فيما بينها ٢٥-١٥
١٤	رابعا - التقدم الذي أحرزته البلدان النامية في دعم التعاون التقني فيما بينها ٣٣-٢٦
١٨	خامسا - التقدم الذي أحرزته منظمات الأمم المتحدة وشركاؤها الآخرون في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ٨٦-٣٤
١٨	ألف - الدعم المقدم من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ٥٨-٣٥
٢٧	باء - الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ٧٧-٥٩
٣٤	جيم - الدعم المقدم من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ٨٦-٧٨
٣٦	سادسا - استنتاجات وتوصيات ٩٥-٨٧
٤٠	المرفق - البلدان والمنظمات التي ردت على الاستبيانات ٤٠

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس^(١) خلال فترة السنتين ١٩٩٩ - ٢٠٠٠، امثالاً للفقرة ١٣ من المقرر ١/١١ ألف الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى بشأن استعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(٢) في دورتها الحادية عشرة.

٢ - وقد اعتمدت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية اعتماداً رئيسياً في إعدادها للتقرير على المعلومات الواردة رداً على الاستبيانات التي أرسلتها إلى جميع البلدان النامية، والبلدان المانحة، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، والمكاتب القطرية، ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذات الصلة. وقد صممت هذه الاستبيانات التي أعدت لتوافق مختلف فئات المجهين عليها بحيث تلتبس الحصول منهم على معلومات عن تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، مع الإحالة بصفة خاصة إلى الترتيبات المتصلة بالسياسة العامة وإرساء المؤسسات، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة، وحجم العمليات وأمثلة عما تم من تعاون، والتوصيات الرامية إلى تحسين استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واستخدمت أيضاً في إعداد هذا التقرير المعلومات المستخلصة من الأنشطة التي دعمتها الوحدة الخاصة والمعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر العامة، بما فيها التقارير والمنشورات ذات الصلة الصادرة عن مختلف المنظمات والكيانات. وترد في المرفق قائمة بأسماء الجهات التي ردت على الاستبيانات.

٣ - والتقرير مقسم إلى خمسة أفرع. فبعد المقدمة (الفرع الأول)، يقدم الفرع الثاني عرضاً عاماً موجزاً للتقدم المحرز وأحدث الاتجاهات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال فترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠. ويعرض الفرع الثالث معلومات أكثر تفصيلاً عن التقدم الذي أبلغت عن إحرازه البلدان النامية في مجال ممارسة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بينما يركز الفرع الرابع على التقدم الذي أحرزته البلدان المتقدمة النمو في دعم ذلك التعاون. أما الفرع الخامس، فيبرز التقدم الذي أحرزته شركاء التنمية الآخرون في مجال تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويتضمن الفرع السادس استنتاجات وتوصيات لتحسين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٤ - وينبغي ملاحظة أن التقدم المحرز في مجال تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يجري استعراضه ومناقشته في وثيقة مستقلة (TCDC/12/2). وينبغي بذلك قراءة هذه الوثيقة و الوثيقة (TCDC/12/2) معا لإجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال فترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠.

ثانيا - عرض عام للتقدم المحرز في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واتجاهاته خلال فترة السنتين ١٩٩٩ - ٢٠٠٠

٥ - يرتفع وعي البلدان النامية باحتياجها إلى تكييف ترتيباتها الداخلية السياسية والمؤسسية وفقا لاحتياجات النظام العالمي الجديد إذا ما أرادت أن تصبح قادرة على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص التي تهيئها العولمة. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي تمكنها من حماية وتعزيز مصالحها الوطنية المتعلقة بالتنمية البشرية، والمشاركة بمزيد من الفعالية في العمليات المتعددة الأطراف، والمنافسة في السوق العالمية التي يزداد فيها التنافس صعوبة. من أجل هذا أصبح عليها أن تقوم ببناء القدرات اللازمة وأن تتبادل التجارب فيما بينها وأن تعمل على تكامل خبراتها.

٦ - ويرجع الفضل في قيام مجموعة الـ ٧٧ بعقد مؤتمر قمة الجنوب الأول في هافانا، كوبا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ إلى الوعي بالاشتراك في الأولويات والتطلعات وإيجاد وفرة من الخبرات والقدرات في البلدان النامية، والحاجة الملحة إلى إضفاء الحيوية على برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتزايد الاتفاق في الرأي بين العديد من الشركاء في جهود التنمية، بمن فيهم مجتمع المانحين، ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بأنه ينبغي تكثيف هذا التعاون. ويمكن بذلك اعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يوفر أرضية مشتركة للمجتمع الدولي لتأييد وضع برنامج إنمائي تشاركي أكثر شمولاً من شأنه أن يؤدي إلى تقليل عدد حالات الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق أهداف التنمية الدولية في القرن الواحد والعشرين. ويأتي في هذا السياق استعراض التقدم الذي أحرزته البلدان النامية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وحجم الدعم المقدم لهذا التعاون من شركاء التنمية الآخرين خلال فترة السنتين ١٩٩٩ - ٢٠٠٠.

٧ - وفي فترة السنتين السابقتين، ظهرت ست اتجاهات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، حيث اضطلعت البلدان النامية بدور أكثر نشاطاً في مجال المبادرة بإعداد أنشطة التعاون وتمويلها؛ وتحولت أنشطة التعاون من النمط الفردي والأنشطة الارتجالية إلى

أشكال للتبادل أكثر تطوراً وتعقيداً؛ وكان التعاون الثنائي يتم من خلال زيادة التعاون الإقليمي والأقاليمي؛ وأصبح القطاع الخاص ومجتمع المنظمات غير الحكومية يشاركان بنشاط أكبر في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وتحسّن التعاون التقني الأفقي التقليدي فيما بين البلدان النامية عن طريق زيادة التعاون الثلاثي؛ وبذلت البلدان النامية مزيداً من الجهود من تلقاء أنفسها لدعم التعاون الطويل الأجل بدلاً من المبادرات المخصصة لأغراض معينة.

٨ - وقد بين استعراض متأن للتقدم الشامل الذي أبلغت البلدان النامية عن إحرازه خلال فترة السنتين ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ أن بعض اتجاهات فترة السنتين السابقة لم يتغير كثيراً، بينما أصبح بعضها الآخر أكثر ظهوراً. فعلى سبيل المثال، كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد البلدان التي خصصت وكالات التعاون فيها مزيداً من الموارد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. فالهند مثلاً خصصت ١٧٠ مليون دولار من ميزانيتها الوطنية للتعاون التقني مع غيرها من البلدان النامية. وخلال الفترة نفسها، رصدت تركيا أيضاً مبلغ ١٨٠ مليون دولار للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي الدوليين فيما بين البلدان النامية، حُصص ما يقرب من ٨٠ في المائة منه للتعاون التقني. وبالإضافة إلى ذلك، ففي حين أن البلدان النامية كانت تجري التعاون التقني في المقام الأول من خلال العلاقات والاتفاقات الثنائية، فإن التعاون بين البلدان والأقاليم قد زاد خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، لا سيما في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وفيما بين البلدان الواقعة في مناطق أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. ولم تعد البلدان النامية تعتبر التعاون التقني فيما بينها مجرد وسيلة لتحقيق الاعتماد على الذات أو مكملًا للتعاون التقني التقليدي المتسم بعقد علاقات بين مقدم المساعدة والمستفيد منها، ولم تعد تتابعه من هذا المنطلق، بل إنها اعترفت بقدرته على تمكينها من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٩ - وكشف التحليل أيضاً عن عدد من التطورات الجديدة. فقد ازداد مثلاً تركيز البلدان النامية على تنمية الموارد البشرية عما كان عليه من قبل. كما أن هذه البلدان اتبعت نهجاً أكثر فعالية تجاه التخطيط والبرمجة، يستند إلى ما تجريه البعثات الكشفية أو اللجان المشتركة من تقييمات للاحتياجات في الموقع. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بذلت مزيداً من جهود التعاون من أجل تحديد ومعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، لا سيما ما يتصل منها بالعولمة.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إحراز تقدم كبير على مستوى ثقة المانحين في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ودعمهم له، وهذا هو ما يعرف عادةً بالتعاون الثلاثي.

وقد أعلنت صراحة جميع البلدان المتقدمة النمو التي ردت على الاستبيان عن استمرار دعمها للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية واعتبرته عنصرا مهما من عناصر التعاون الإنمائي الدولي. ويعتقد الكثيرون أن التعاون الثلاثي قد عزز امتلاك البلدان المستفيدة من البرنامج للتنمية، وأنه أسفر عن إقامة شراكات أفضل فيما بينها. وأبلغت بلدان أخرى عن زيادة اللجوء إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كأسلوب في برامجها الثنائية والإقليمية. ورأى بعض البلدان أنه ينبغي إدراج اللجوء إلى هذه الوسيلة عند تنفيذ جميع منظمات الأمم المتحدة لبرامجها. كما أن البلدان المتقدمة النمو ظلت تقدم دعما إضافيا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال كيانات إقليمية ودون إقليمية مستقرة أو مراكز الخبرة الرفيعة أو شبكات المعرفة. وازداد استخدام نماذج برامج تدريب البلدان الثالثة وبرامج خبراء البلدان الثالثة لتنمية الموارد البشرية وتبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب. وفضّل عدد من البلدان المانحة اللجوء إلى نهج مواضيعي أو نهج البرامج القطاعية لدعم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١١ - وبيّنت ردود المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن معظم تركيزها ينصب على برامج التعاون الإقليمي وإقامة الشبكات والبحث وجمع المعلومات ونشرها وتحليل التجارة وغير ذلك من المسائل المتصلة بالعملة.

١٢ - وظلت منظمات الأمم المتحدة عاملا مهما لتعزيز وتحفيز التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في حدود مجالات اختصاص كل منها. وقد أُفيد عن أن كل منظمة منها أنشأت مركزا لتنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأن معظمها يطبق اللامركزية في إعداد البرامج على مستوى الميدان حيث يسهل دعم ذلك التعاون. وبذل بعض هذه المنظمات جهودا واعية لاستحداث ودعم برامج مبتكرة ومتميزة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لكفالة الاستدامة وعموم الأثر على نطاق أوسع، وهذه المنظمات هي: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبرنامج الخاص للأمن الغذائي، وبرنامج تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب التابع لمركز التجارة الدولية. وقد نفذ معظم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي حفزتها منظمات الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي. واتضح أن إقامة الشبكات التي تربط بين مؤسسات المعرفة ودعم مراكز الخبرة الرفيعة أفضل وسيلة تستخدمها معظم المنظمات لبناء القدرات، وتبادل أفضل الممارسات والتجارب، وإجراء بحوث مشتركة وحوارا لمعالجة القضايا القطاعية أو الواسعة النطاق التي تهم عددا كبيرا من البلدان النامية كالتجارة وحقوق الملكية الفكرية والسكان والخدمات البريدية وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٣ - ولا يزال البرنامج الإنمائي، باعتباره هيئة التنسيق التابعة للأمم المتحدة في مجال تعبئة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، أهم الجهات التي تقدم الدعم لذلك التعاون من خلال برامجها العالمية والأقليمية والإقليمية والقطرية. فقد كان معظم برامجها الإقليمية بصفة عامة مبادرات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وكون أكثر من ٥٠ في المائة من أطر التعاون القطري مرتبطاً بأسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وكون ٣٣ في المائة من المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي قد ردت على الاستبيان المتعلق بذلك التعاون لما يدل على أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يتزايد استخدامه في إعداد برامج البرنامج الإنمائي. وعلاوة على ذلك، فقد كان يُنظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنه واحد من أولويات خطة الأعمال المستهدفة لمدير البرنامج في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وقد كرر المدير التأكيد على تركيزه على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أثناء مؤتمر قمة الجنوب والدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠١. ومن جانبها، ركزت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية جهودها على بناء القدرات من خلال دعم الحوار المتعلق بالسياسات فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز شبكات المعرفة، وإقامة شراكات واسعة النطاق باستخدام نهج مبتكرة. وتمثلت أبرز حالات التقدم التي أُحرزت في تيسير تبادل الاطلاع على السياسات فيما بين بلدان الجنوب في إطار التحضيرات لمؤتمرات قمة الجنوب؛ وتحويل شبكة المعلومات من أجل التنمية (WIDE) إلى ركيزة متينة للمعلومات والاتصالات من أجل بلدان الجنوب؛ وإعداد نموذج فعال للتعاون فيما بين القطاعين العام والخاص - منتدى الأعمال لأفريقيا وآسيا؛ وجمع ونشر الممارسات الناجحة في الجنوب؛ والأخذ بالنهج الرائد للتشارك في إعداد برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٤ - وعلى الرغم من التقدم المحرز والتطورات الجديدة المبينة أعلاه، تم تحديد عدد من العقبات التي تواجه التوسع في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وهي تتمثل فيما يلي: الافتقار إلى سياسة وطنية متماسكة تجاه التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإلى هيكل دعم مؤسسي في بعض البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ والافتقار إلى الوثائق المتعلقة بأنشطة التعاون الوطنية، بما فيها المعلومات المالية؛ وعدم وجود نظام للإبلاغ يرصد أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ والافتقار إلى نهج مبتكرة ونواتج لذلك التعاون من شأنها اجتذاب التمويل بالمنح في إطار الترتيبات الثلاثية؛ وضعف شبكة المعارف.

ثالثا - التقدم الذي أحرزته البلدان النامية في مجال التعاون التقني فيما بينها

١٥ - على الرغم من أن عددا محدودا من البلدان النامية هو الذي رد على الاستبيانات، فقد تبين من ردود جميع المجهين على الاستبيانات، وعددهم ١٠٣ بلدا ناميا، ومن البيانات الأخرى المتاحة، أن كل البلدان النامية تقريبا اشتركت في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، سواء بصفتها مقدمة أو متلقية له أو كليهما. وكما هو مبين في الفرع الثاني، كانت الاتجاهات الواسعة النطاق في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي نشأت خلال فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨ بادية أيضا في فترة السنتين قيد الاستعراض، مع ظهور بعضها بوضوح أكبر. وتشمل هذه الاتجاهات ما يلي: تحسين البيئة السياسية والمؤسسية. بما يفيد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وزيادة المخصصات الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وزيادة التركيز على تنمية الموارد البشرية؛ وزيادة التركيز على اتباع نهج أكثر من الاستناد إلى الاحتياجات في تخطيط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واشتراكها في إعداد برامج؛ وزيادة اللجوء إلى عمليات التبادل بين الجانبين وتضافر الجهود تحقيقا للمصالح المتبادلة؛ وإقامة شراكات في مجال قضايا التنمية المشتركة؛ وزيادة التعاون الإقليمي والأقليمي. وترد فيما يلي مناقشة أكثر تفصيلا لتلك التطورات.

١٦ - تحسين البيئة السياسية والمؤسسية. بما يفيد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - أنشأ العديد من البلدان النامية، ومن بينها إندونيسيا، باكستان، البرازيل، بيرو، تايلند، تركيا، تونس، سنغافورة، شيلي، الصين، كوستاريكا، ماليزيا، المكسيك، الهند، وكالات مسؤولة عن تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتوفير مبادئ توجيهية سياسية بشأن الموضوع. وبحلول نهاية فترة السنتين ١٩٩٩ - ٢٠٠٠، كانت جميع البلدان النامية المبلغة قد أنشأت مراكز لتنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وكان معظم البلدان الحورية قد عززت مراكز التنسيق الخاصة بها. فعلى سبيل المثال، أنشأت حكومة كوستاريكا إدارة التعاون الدولي بوزارة الخارجية في عام ٢٠٠٠، وجعلت لها مجلسا استشاريا لتحديد استراتيجيات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والمبادئ التوجيهية اللازمة له. كما أن المكسيك رشدت ترتيباتها المؤسسية عن طريق إنشاء الأمانة التنفيذية المكسيكية للتعاون الدولي، وذلك استجابة للطلبات الجديدة للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وفي بيرو، تم إنشاء أمانة تنفيذية للتعاون التقني الدولي. بمكتب رئيس مجلس الوزراء؛ وتضطلع هذه الأمانة بالمسؤولية الشاملة عن التعاون التقني الدولي. أما باكستان التي لديها أيضا مركز دائم لتنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فقد أعدت سياسة تجاه ذلك التعاون تقوم الحكومة الآن بالنظر فيها. كما تصبو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كالבوسنة والهرسك ورومانيا ولاتفيا إلى إجراء تعاون أوثق فيما بينها ومع البلدان الأخرى. ولا يمكن

أن تعزى هذه التطورات لمجرد ارتفاع الإحساس بقيمة مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وصلاحيته، وإنما تعزى أيضا إلى زيادة الأهمية التي توليها البلدان النامية إليه كوسيلة لتعزيز دورها في التعاون الإنمائي الدولي.

١٧ - زيادة التمويل الوطني المخصص للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية - أفاد جل البلدان النامية التي تقدمت بمعلومات عن توسعها في اللجوء إلى أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها للتعاون التقني والاقتصادي مع البلدان الأخرى. وفي حين أن بلدانا عديدة قدمت أمثلة على برامجها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فقد قدمت عدة بلدان أخرى أيضا بيانات مالية بينت تخصيصها مبالغ كبيرة لذلك التعاون في ميزانياتها الوطنية. ففي الهند مثلا، بلغ المخصص من ميزانية الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ١٧٠ مليون دولار. كما أن الميزانية الأساسية لبرامج التعاون التقني في سنغافورة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ بلغت ١٤,٨ مليون دولار؛ وقد غطت ١٣٣ بلدا. أما تركيا فخصصت ١٨٠ مليون دولار للتعاون التقني والاقتصادي الدوليين، أي حوالي ٠,٠٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي؛ وقد خصص نحو ٨٠ في المائة من هذا المبلغ للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما أن شيلي رصدت ٢,٣ من ملايين الدولارات من ميزانيتها الوطنية في عام ١٩٩٩ للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقامت إندونيسيا، على الرغم من التراجع الاقتصادي الذي شهدته في الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨، برصد ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من ميزانيتها الوطنية للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، إضافة إلى استخدام ١٤١ ٠٠٠ دولار من موارد البرنامج الإنمائي ومنحة يابانية قدرها ٦٠٠ ٠٠٠ دولار للغرض نفسه. وخلال فترة السنتين المشمولتين بالاستعراض، خصصت باكستان ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من ميزانيتها الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، كما بدأت في عام ١٩٩٩ برنامجا جامعاً تابعا للبرنامج الإنمائي مدته خمس سنوات بتكلفة قدرها ٥٤٢ ٠٠٠ دولار من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبلغت مخصصات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من ميزانية تايلند الوطنية ٣٤٦ ٣٣٧ دولارا في حين أن الترتيبات الثلاثية خصصت لها مبلغا إضافيا قدره ٢٦٦ ٣٠١ دولارا. وأولت الصين عناية خاصة لأنشطة التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في أفريقيا مقدمة أموالا بفائدة منخفضة للتنمية في أفريقيا، ومنشئة مشاريع مشتركة، وموسعة نطاق التجارة بين الجانبين، ومساهمة في تنمية الموارد البشرية. ومن المشجع تماما ملاحظة أن الصين قررت في عام ٢٠٠٠ أن تقلل أو تلغي خلال فترة السنتين المقبلتين ديونا تزيد على ١,٢ بليون دولار مستحقة على بعض من البلدان الأفريقية، معظمها من أكثر البلدان فقرا.

١٨ - زيادة التركيز على تنمية الموارد البشرية - يتضح من البيانات التي تم الإبلاغ عنها أن البلدان النامية يتزايد لجوؤها إلى التعاون التقني فيما بينها كوسيلة لتنمية الموارد البشرية. فخلال فترة السنتين المشمولة بالاستعراض، عقدت الصين ٣٥ دورة تدريبية لتسعمائة متدرب أجنبي، كما أوفدت خبراء إلى بلدان نامية أخرى. واستضافت الهند نحو ٢٠٠٠ موظف في ١١٠ مؤسسة تدريبية خلال هذه الفترة، ووفرت التدريب لعدد أكبر من ذلك من المتدربين من القطاع الخاص. وكثفت إندونيسيا برامجها التدريبية الموجهة لموظفي البلدان النامية، كما ارتقت بمستوى مؤسساتها التدريبية في مجال تنظيم الأسرة والزراعة والصحة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأشغال العامة. وتلقى عدد كبير من المتدربين، لا سيما من أفريقيا، تدريباً في تلك المجالات. وقامت ماليزيا بتدريب موظفين من بلدان نامية أخرى في العديد من معاهدها الوطنية، وبخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإدارة العامة. وفي عام ١٩٩٩، أعد البلد برنامجاً تدريبياً مصمماً حسب احتياجات الدبلوماسيين والموظفين الحكوميين في ميانمار. وقدمت باكستان أيضاً تدريباً لعدد كبير من موظفي البلدان النامية في مختلف الميادين، ووفرت ٢٠٠٠ مكان في عام ٢٠٠٠ لحضور دورات تدريبية دولية في أكثر من ١٤٠ مؤسسة وطنية. وخلال فترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠، رعت سنغافورة دورات تدريبية وزيارات دراسية لأكثر من ٧٠٠٠ مشارك من ١٣٣ بلداً، واستضافت سري لانكا خبراء معظمهم من المنطقة لدراسة ألياف الموز وطاقة الرياح وإنشاء مزارع سرطان البحر. وأنشأت تونس مرافق ممتازة للتدريب، ونظمت فيها العديد من برامج التدريب المتخصصة بناء على طلب منظمات دولية أو أقاليمية. وتساعد كوبا كولومبيا والجمهورية الدومينيكية في مجال تنمية الموارد البشرية على الصعيد المحلي، بينما تتلقى مساعدة من شيلي وبيرو. ومنحت المكسيك الأولوية القصوى لتنمية الموارد البشرية في المنطقة. ولتحسين الخدمات المقدمة، قامت بالارتقاء بمؤسساتها التدريبية في إطار ترتيبات التعاون مع شركائها في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وتقوم المكسيك أيضاً، في إطار برنامج ثلاثي ياباني، بتوفير تدريب لمعلمي المدارس الصناعية والتقنية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

١٩ - زيادة التركيز على إعداد برامج للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية استناداً إلى الاحتياجات وعلى البرمجة المشتركة - أصبح إيفاد بعثات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى البلدان الشريكة وتشكيل لجان مشتركة (بين الحكومات) أو مختلطة (بين القطاعين العام والخاص) من النهج التي تتزايد أهميتها لتحسين ملائمة برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والاستجابة لها فيما بين البلدان النامية التي تتعاون فيما بينها. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، عملت أوروغواي وأوغندا وبنن وسيشيل وغيانا من خلال لجان

مشتركة مع بلدان نامية أخرى على تحديد أولوياتها فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومجالات التعاون المشترك. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تم إعداد برامج البرازيل للتعاون الأفقي مع مختلف بلدان المنطقة من خلال مناقشات سنوية وجرى تمويلها باستخدام موارد من كل من الميزانيات الوطنية والمصادر المتعددة الأطراف كمكتب الهجرة الدولي، أو منظمة الدول الأمريكية، أو منظمة الصحة للبلدان الأمريكية أو البرنامج الإنمائي. واستخدمت المكسيك اللجان الثنائية المختلطة لإعداد برامج التعاون مع البرازيل وبوليفيا وبيرو وشيلي وكولومبيا وهنغاريا خلال سنتي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وأوفدت بيرو بعثات لإعداد برامج التعاون الأفقي إلى أورغواي والبرازيل والسلفادور وكولومبيا وهندوراس، واستقبلت بعثات من الأرجنتين وأورغواي، والبرازيل وغواتيمالا وكوبا، وكولومبيا، والمكسيك. وأفادت تركيا بأنها وقعت ٧٢ اتفاقا ثنائيا مع ٤٤ بلدا ناميا، ٣٠ اتفاقا منها من نمط التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٢٠ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أوفدت الصين بعثتين للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى جنوب المحيط الهادئ وأفريقيا في عام ١٩٩٩ لإعداد برامجها في هذا المجال. وأوفدت ماليزيا بعثات إلى الجزائر وقيرغيزستان وكولومبيا للمساعدة في إعداد خطط التنمية الوطنية الخاصة بها. وأوفدت باكستان ثلاث بعثات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى تايلند وماليزيا ومصر، ولم يكن ذلك مجرد إيجاد مجالات للتعاون مع هذه البلدان وإنما أيضا لتحديد المزايا النسبية لهذه البلدان التي يمكن أن يفيد منها عدد كبير من البلدان النامية الأخرى. وأوفدت سنغافورة بعثة إلى اليابان لتفقد أحوال برامج تعاونها التقني، كما أرسلت المنامة بعثة إلى بوتسوانا. وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ تايلند مع الهند برنامجا للبحث والتطوير في مجال الطب الصيني التقليدي، يشارك فيه فعليا شركاء من قطاعيها العام والخاص.

٢١ - التبادلات من الجانبين وتضافر الجهود من أجل المصلحة المشتركة - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تحول عدد متزايد من البلدان النامية من تقديم المساعدة من جانب واحد، كما كان ذلك معهودا، إلى التبادلات من الجانبين وتضافر الجهود، بحيث يكون كل بلد مقدما ومتلقيا للتعاون التقني. فعلى سبيل المثال، شارك كل من بلدان غرب أفريقيا بدعم من اليابان البلدان الأخرى ومؤسسات من بلدان تقع في مناطق أخرى في استحداث وتسويق بذور لالرز تنتج محصولا وفيرا. وأولت باكستان عناية خاصة لتطور العلم والتكنولوجيا وتعاونت مع الصين وماليزيا في الارتقاء بمهارات كل منها وشبكاته في هذا الميدان. كما أعدت مولدوفا ورومانيا خطة من جانبين لتبادل الخبرات والتجارب في إدارة الديون الخارجية. غير أن هذا النمط من التعاون يتجلى بوضوح أكبر في منطقة أمريكا

اللاتينية والبحر الكاريبي. فشيلي مثلاً لها برامج للتعاون المتبادل - كمستفيد ومانح - مع فنزويلا وكولومبيا والمكسيك. كما أن كوستاريكا كانت نشطة في تعاونها الأفقي مع الأرجنتين وشيلي والمكسيك، وقد كانت مستفيدة من المساعدة المقدمة من هذه البلدان، ومع بنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس، وقد كانت تقدم المساعدة لهذه البلدان. واستفادت بيرو من تجارب غواتيمالا مع لجنة السلام في وضع نظام لأمين المظالم بها واستخلصت في الوقت نفسه دروساً من تجارب لجنة تقصي الحقائق في جنوب أفريقيا. ودعمت بيرو أيضاً مبادرة أخرى للتعاون الأقليمي من الجانبين في مجالات مصائد الأسماك والزراعة والطب مع بولندا والمغرب ومصر وهنغاريا.

٢٢ - بناء شراكات حول قضايا التنمية المشتركة - أولت البلدان النامية عناية كبيرة لقضايا التنمية ذات الاهتمام المشترك، ودعا بعضها إلى الالتزام بها التزاماً دائماً. وأسفر هذا التوجه عن ظهور أشكال من التبادل تتسم بمزيد من الدقة والتعقيد فضلاً عن زيادة من مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ومراكز الخبرة الرفيعة في الجنوب. واتخذ مختلف البلدان النامية مبادرات لتجميع قدراتها المؤسسية والثقافية والفكرية والتقنية من أجل التصدي لقضايا ذات الاهتمام المشترك، لاسيما ما يتعلق منها بالعولمة. فعلى سبيل المثال، استضافت إندونيسيا في عام ١٩٩٩ سلسلة من دورات أقاليمية لتقارع الأفكار تتعلق بمسائل تتصل بعملية العولمة كشبكات الأمن الاجتماعي، وسياسات التخفيف من حدة الفقر، والسياسات التجارية. وأسهم مركز الجنوب وشبكة العالم الثالث في صياغة آراء الجنوب في السياسات التجارية والاستثمارية وإعداد برنامج للتفاوض العالمي من أجل الجنوب. وعقدت الصين مؤتمراً دولياً بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جذب مشاركين من ٢٠ بلداً نامياً من أفريقيا وآسيا ووسط وشرق أوروبا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ودعمت جمهورية كوريا واستضافت المنتدى الرفيع المستوى المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا في شباط/فبراير ٢٠٠٠، وهو المؤتمر الذي اعتمد اتفاق سول بشأن التعاون العلمي والتكنولوجي من أجل التنمية. وتتم متابعة ذلك من خلال ركيزة رائدة بشأن العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، قامت تونس، بدعم من اليابان وصندوق النقد الدولي والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي، بعقد حلقة دراسية عن الديون الخارجية لـ ٢٤ بلداً أفريقيًا^(٣). ومن الأحداث المهمة الأخرى مؤتمر قمة الجنوب الأول الذي عقدته مجموعة الـ ٧٠ في هافانا، كوبا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وقد وفر برنامج العمل المعتمد خلال مؤتمر القمة جدول أعمال للجنوب يستند إلى العمل من أجل التعاون فيما بين البلدان النامية. واشتركت تركيا

في أنشطته المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مشاركة لصيقة في نقل الخبرات المتعلقة بعملية العولمة في بلدان وسط وشرق أوروبا.

٢٣ - زيادة التعاون الإقليمي والأقليمي - إن العديد من البرامج المذكورة آنفا في إطار تنمية الموارد البشرية أو التخطيط المشترك أو التبادل من الجانبين أو المبادرات ذات الاهتمام المشترك لها طابع إقليمي أو أقليمي. ومن الأمثلة الأخرى على التعاون الإقليمي الجهود التي بذلتها كوستاريكا بهدف تعزيز الروابط التقنية والاقتصادية مع جيرانها في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وقد اشترك في دراسة الآثار المترتبة على النيونيو، التي مولت جزءا منها منظمة الدول الأمريكية، كل من إكوادور، وبنما، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا، مع اضطلاع بيرو بالدور الرائد فيها. وأفادت مدغشقر بأن مشاركتها في ثلاث برامج إقليمية بدعم من الاتحاد الأوروبي وتعلق بالتوسع في التجارة وحماية البيئة وتنمية الموارد البشرية شكلت أهم برامج نفذتها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال فترة السنتين ١٩٩٩ - ٢٠٠٠. وشارك جميع أعضاء لجنة المحيط الهندي^(٤) في هذه البرامج.

٢٤ - وفي حين أن التعاون الإقليمي مازال قويا، فقد نما أيضا التعاون الإقليمي والأقليمي بسرعة خلال فترة السنتين. فعلى سبيل المثال، شارك في برامج غينيا المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كل من كوبا والصين، في حين أن كوبا شاركت في برامج سيشيل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما أن كوبا قدمت خبراء في الطب ونظم الرعاية الصحية إلى العديد من البلدان خارج منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ودعمت شيلي برامج إقليمية في الدول العربية ومنطقتي وسط وشرق أوروبا. ونفذت الصين برامج للتعاون في مجال الخطط الطرفية المائية الصغيرة مع الهند ومع البلدان الأفريقية، وفي مجال زراعة عيش الغراب مع العديد من البلدان الأفريقية وبلدان جنوب المحيط الهادئ، وفي مجال تنمية الطاقات المتجددة مع اللجان الأفريقية. ونفذت ماليزيا مشروعا متكاملا في مجال التنمية الزراعية في ملاوي، وشاركت أيضا في إطار الترتيبات الثلاثية مع فرنسا، في برنامج لتيسير نقل خبراتها وتكنولوجياها في مجال الإدارة والتصنيع إلى البلدان الأفريقية. كما كان للهند برامج في مجال الزراعة وتنمية المشاريع في بوركينا فاسو، وناميبيا والسنغال. كما قامت إندونيسيا باستقدام عمالة أفريقية إليها لتدريبها وأرسلت خبراء لها إلى أفريقيا في إطار البرنامج الثلاثي للتنمية الزراعية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا، وذلك بتمويل من اليابان. وكانت البرازيل نشطة فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية، كالتعاون مع البلدان المتحدثين باللغة البرتغالية في أفريقيا أو تيمور الشرقية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبصفة عامة، يعكس العديد من البرامج الإقليمية تعهدات طويلة الأجل وشراكات واسعة النطاق.

٢٥ - ورغم التقدم الكبير الذي تم إحرازه والتطورات الجديدة المذكورة أعلاه، فقد ذكر معظم البلدان النامية التي ردت على الاستبيان أن محدودية الموارد البشرية والمالية شكلت العائق الرئيسي أمام التوسع في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ظل ذلك التعاون بالنسبة لبعض البلدان يتم من جانب واحد ولم يتسن التوصل إلى معرفة كافة إمكانياته. وكان ذلك صحيحا على نحو خاص بالنسبة لأكثر البلدان فقرا كبنن، وأوغندا، وبوتان، وبوروندي، وبوليفيا، وتوغو، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، والسلفادور، والسودان، وسيشيل، وغيانا، وغينيا، وكمبوديا، والكونغو، ومدغشقر. فعلى سبيل المثال، تعتمد بنن اعتمادا كبيرا على الخبرة الوافدة من زمبابوي وسيراليون وغامبيا وغانا وليبيريا؛ ولم يكن هناك تعاون متبادل بين الجانبين. والشئ نفسه صحيح بالنسبة لبوتان التي ما زالت تركز على التعاون مع إندونيسيا وتايلند وسري لانكا والصين وماليزيا والهند، وبالنسبة لكمبوديا، التي كان شركاؤها الرئيسيون في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هم الصين والهند وبلدان الأخرى من رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وكانت أنشطة بوليفيا والسلفادور وغيانا في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية محدودة إلى حد كبير في نطاق البلدان الأخرى بمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

رابعا - التقدم الذي أحرزته البلدان النامية في دعم التعاون التقني فيما بينها

٢٦ - يبين تحليل الردود الواردة من ١٠ بلدان متقدمة النمو أن البلدان المانحة لا تزال تعترف بأن بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وسيلة صالحة للتطبيق ونهجا مفيد للتعاون التقني لأنه يعزز امتلاك البلدان النامية لعمليات التنمية التي تجريها كما يعزز الشراكات المتعلقة بتلك التنمية. وذكر العديد من المانحين أن المعونة المتعددة الأطراف مسؤولة مسؤولية رئيسية عن تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. غير أن جميع المانحين يتزايد دعمهم لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تهدف إلى بناء القدرات المؤسسية والبشرية في إطار برامج المعونة الثنائية التي تنفذها. كما أنها زادت من وتيرة التعاون الثلاثي في إطار هذه المبادرات الثنائية، فمولت برامج أعدتها وأدارتها البلدان النامية نفسها. واشتملت تلك البرامج على أنشطة إيمائية من قبيل تدريب الموظفين واعتماد النظم والتكنولوجيات المستخدمة في البلدان الأخرى، واستخدام خبرات بلدان الجنوب، وإعداد مناهج العمل. وركز بعض المانحين على مبادرات التعاون التقني الإقليمي والأقاليمي فيما بين البلدان النامية. وفضل معظم المانحين تيسير المبادلات فيما بين بلدان الجنوب عن طريق دعم مراكز الخبرة الرفيعة ببلدان الجنوب وإقامة شبكة للمعرفة تضم مؤسسات بلدان الجنوب. وزاد بعض المانحين من الاستعانة بخبراء البلدان النامية في برامج المعونة التي يقدموها. ووجد قليل منهم أن اتباع نهج البرامج المواضيعية أو القطاعية يؤدي إلى تيسير دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٧ - دعم تنمية الموارد البشرية من خلال برامج التدريب المقدمة من بلدان ثالثة واستخدام خبراء من بلدان الجنوب - أصبحت برامج التدريب التي تقدمها البلدان الثالثة تحظى بقبول أوسع انتشارا لدى المانحين كوسيلة لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، قدم برنامج اليابان لتدريب البلدان الثالثة مع كينيا وسنغافورة وتايلند دورات تدريبية متخصصة في عام ٢٠٠٠ لـ ١٨١ مشاركا من أفريقيا وحدها (منهم ٥٦ كينيا في مؤسسات كينية و ٢٥٠ متدربا آخر في تايلند). وفي إطار برنامج خبراء البلدان الثالثة الذي تنفذه اليابان بالتعاون مع تايلند وسنغافورة، تم إيفاد خبراء من سنغافورة إلى جنوب أفريقيا وخبراء تايلنديين إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا. كما أن برنامج السويد لتدريب البلدان الثالثة مع أورغواي دعم برنامجا تدريبيا في الاقتصاديات بأورغواي كان موجهًا لمسؤولين من حكومة كوبا. وفي إطار برنامج آخر للسويد تلقى متدربون من بلدان أجنبية أخرى تدريبًا في سنغافورة في مختلف الميادين. كما أن السويد فضلت الاستعانة بخبراء من البلدان النامية في برامج التعاون التقني التي تقدمها. ولأستراليا أيضا سياسة تقوم بموجها بالاستعانة بخبراء تستضيفهم من بلدان نامية أخرى أو خبراء وافدين من هذه البلدان في برامج المعونة التي تقدمها.

٢٨ - دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق إنشاء برامج إقليمية وبرامج تنفذها مؤسسات أخرى مشهود لها بالكفاءة - وجد المانحون أن دعم البرامج الإقليمية أو الإقليمية التي سبق اختبارها أو البرامج الإقليمية المشهود بنجاحها أو المؤسسات الوطنية طريقة يعتد بها في تنفيذ التعاون. ويدعم برنامج المعونة الاستراتيجي البرامج الإقليمية التي تنطوي على تبادل للخبرات والخبرات فيما بين البلدان النامية. ونوهت أستراليا بالأنشطة التالية باعتبار أنها تعزز التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية: برنامج التعاون الإنمائي الاستراتيجي التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ والمشاركة في منتدى جزر المحيط الهادئ، والبرنامج الإقليمي البيئي لجنوب المحيط الهادئ، ومنتدى وكالة مصادد الأسماك؛ والتعاون مع خطة كولومبو. وتساعد أستراليا أيضا مساعدة مباشرة في جامعة الأحياء البرية بجنوب أفريقيا، ومشروع تارو للموارد الجينية في البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ. وقدمت كندا دعما لبرنامج بيئي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند وفييت نام وكمبوديا، أدى إلى تعزيز التعاون التقني فيما بين هذه البلدان النامية المشاركة فيه. كما ساعد برنامج أقاليمي للتعاون فيما بين أعضاء رابطة الجامعات الناطقة كليا أو جزئيا باللغة الفرنسية، بدعم من كندا، البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، كبوروندي، على الارتقاء بنوعية التعليم العالي، بفضل إسهامات من البلدان النامية في غرب أفريقيا. وتدعم ألمانيا مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والمنظمات الإقليمية في العديد من القارات. ويتضح دعمها للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان

النامية من خلال دعمها لبرنامج عن إدارة مناطق مستجمعات المياه في حوض ميكون السفلي وبرنامج آخر يتعلق بالبحث عن بديل إنمائي لمناطق زراعة المخدرات في بوليفيا وبيرو وكولومبيا. وتزايد إشراك الوكالة الدانماركية للتنمية الدولية للمؤسسات الوطنية الحكومية، والتنظيمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية في برامج المعونة التي تقدمها كوسيلة لدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٩ - دعم مراكز الخبرة الرفيعة - يقدم العديد من شركاء التنمية إسهاما كبيرا في تنمية القدرات في الجنوب من خلال الدعم المباشر وغير المباشر لمراكز الخبرة الرفيعة في البلدان النامية. وقد أعد برنامج البعثات الدراسية الاستراتيجية للتنمية الإقليمية في المحيط الهادئ لسكان المنطقة الذي يدرسون أو يقومون بأبحاث في معاهد بابوا غينيا الجديدة وساموا وفانواتو وفيجي. وقدمت كندا الدعم لمركز جنوب آسيا الإقليمي للتنمية البشرية في إسلام آباد، وهو يستخدم أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أعماله البحثية. فبرنامجها الإقليمي لجنوب شرق آسيا بسنغافورة لا يقتصر على تعزيز التعاون فيما بين سنغافورة وكندا، وإنما يهتم أيضا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في جنوب شرق آسيا. ودعمت ألمانيا مراكز الخبرة الرفيعة الإقليمية والوطنية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ودعمت كذلك مشروعا للتدريب الزراعي للخريجين في بلدان جنوب أفريقيا المعنية بالتعاون التقني، وذلك بهدف تعزيز قدرات المؤسسات والدارسين في جنوب أفريقيا.

٣٠ - دعم تبادل المعارف من خلال التريبط الشبكي - وجدت البلدان المتقدمة النمو أن تبادل المعارف فيما بين البلدان النامية يتم في أفضل صورته من خلال التريبط الشبكي بين مؤسسات بلدان الجنوب. ومن ثم، فقد دعمت هذا التريبط الشبكي في العديد من القارات. فشجعت الدانمارك (الوكالة الدانماركية للتنمية الدولية) التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق المساعدة في أنشطة التريبط الشبكي مع شركائها من الجنوب. واعتبرت السويد أن التريبط الشبكي بين مؤسسات البلدان النامية خطوة مهمة على طريق بناء القدرات وحل المشاكل. وهي تقوم حاليا بتمويل خمس شبكات مختلفة هي شبكة تكنولوجيات الطاقة المتجددة في آسيا المؤلفة من ١٣ بلدا، ويقع مقرها في المعهد الآسيوي للتكنولوجيا في بانغكوك؛ والبرنامج الإقليمي الآسيوي للبحث في مجال الطاقة والبيئة والمناخ المؤلف من ١٨ مؤسسة من ثمانية بلدان، ويقع مقره أيضا في المعهد الآسيوي للتكنولوجيا؛ والشبكة الأفريقية لبحث السياسات المتعلقة بالطاقة، المؤلفة من ١١ بلدا، ولها لجنة توجيهية يقع مقرها في نيروبي؛ وشبكة شرق أفريقيا الإقليمية للتكنولوجيا الحيوية والسلامة الحيوية وتنمية سياسات التكنولوجيا الحيوية، الذي تتولى أوغندا إدارة أعماله؛ وشبكة أمريكا الوسطى لبحوث الزلازل التي لها فروع في ست جامعات إقليمية.

٣١ - دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية باستخدام نهج برنامجي مواضيعي أو قطاعي - اعتقد بعض البلدان المتقدمة النمو أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب سيتحسن إذا ما قدم الدعم للقضايا المواضيعية التي تثير الانشغال في إحدى المناطق أو إذا ما جرى اتباع تقنية البرمجة القطاعية في استراتيجية المساعدة القطرية. وقد أبرزت هولندا على نحو خاص النهج القطاعي الثنائي على أنه وسيلة لدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. فاشتركت بموجب هذا النهج في تمويل برامج قطاعية في ٢٢ بلداً من خلال سلة تمويل متعددة المانحين يسرت استخدام الموارد التقنية ببلدان الجنوب لأي عنصر من عناصر البرنامج. وذكرت هولندا أيضاً أن دعمها لقضايا مواضيعية معينة كالزراعة ونوع الجنس والبيئة عزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقدمت دعماً في أمريكا اللاتينية لبرنامج سكاني بموجب ترتيبات ثلاثية مع بلدان المنطقة إلى جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان. وشجعت مشاريع ألمانيا الإقليمية القطاعية على تبادل المعارف والتجارب فيما بين البلدان النامية.

٣٢ - طرق أخرى لدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - مع ارتفاع الوعي بصلاحيات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، أكدت البلدان المتقدمة النمو مجدداً ضرورة زيادة اللجوء إليه في التعاون الإنمائي، واختبرت عدة وسائل بهدف زيادة استخدامه. فأشارت ألمانيا إلى وجود عناصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مشاريعها القطرية ببرنامج تعاونها الثنائي. وأفادت الترويج بأنها تقوم حالياً بتمويل مشاريع للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في بلدان متفرقة، كان يشترك عادة في تمويلها مانحون ثنائيون أو متعددون آخرون. ولم تكتفِ إستونيا، كبلد بدأ تقديم مساهماته حديثاً، بتمويل برامج المعونة الإنسانية، بل إنها قدمت أيضاً مساعدات تقنية بشأن الحكم مباشرة إلى البوسنة والهرسك وإلى أوكرانيا بشأن تكنولوجيا المعلومات. وفي عام ١٩٩٩، بلغ مجموع برامج المعونة التي قدمتها ٤٠٠ ٠٠٠ دولار. ولا تزال أيرلندا تقدم دعماً كبيراً للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتفعل ذلك بصفة رئيسية من خلال ما تقدمه من برامج مساعدة تقنية ثنائية وإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أسهمت أيرلندا في صندوق التبرعات الاستثمارية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. وكانت اليابان نصيراً وداعماً قوياً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهي لا تنظر إلى التعاون الثلاثي على أنه مجرد بديل بل تعتبره وسيلة مكتملة لتنفيذ التعاون التقني الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قدمت اليابان حوالي ١٠ ملايين دولار من خلال البرنامج الإنمائي وصندوق اليابان لتنمية الموارد البشرية، وذلك لدعم برامج التعاون الثلاثي كمتابعة لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا.

٣٣ - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كمسؤولية رئيسية تتحملها الوكالات المتعددة الأطراف - ذكرت قلة من المانحين أنه لما كان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي، فينبغي تعزيزه بصفة رئيسية عن طريق الوكالات المتعددة الأطراف. وأفادت سويسرا بأن الوكالات المتعددة الأطراف تتمتع بميزة نسبية في منح الأولوية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واقترحت أيضا أن ينظر البرنامج الإنمائي إلى ذلك التعاون على أنه مهمة رئيسية ينبغي تمويلها من الموارد الرئيسية. وأبدت هولندا تأييدها لرأي مفاده أنه ينبغي إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ برامج جميع منظمات الأمم المتحدة. وذكرت النرويج أن دعمها للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يتم بصفة رئيسية من خلال إسهامها في البرنامج الإنمائي.

خامسا - التقدم الذي أحرزته منظمات الأمم المتحدة وشركاؤها الآخرون في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٣٤ - لا يزال تحليل المعلومات ذات الصلة التي تكشف عنها منظمات الأمم المتحدة وشركاؤها الآخرون في التنمية تشكل عوامل مهمة لتعزيز وتحفيز التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ولا يزال تحليل المعلومات ذات الصلة التي تكشف عنها منظمات الأمم المتحدة وشركاؤها الآخرون تشكل عوامل مهمة لتعزيز وتحفيز التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ونظرا للطابع المتغير الذي تتسم به مجالات الاختصاص المتخصصة للمنظمات المبلغة، فيجري عرض التقدم الذي أحرزه كل منها في إطار ثلاث فئات، هي: (أ) مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية؛ (ب) والبرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (ج) والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

ألف - الدعم المقدم من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٣٥ - لوحظ أن منظمات الأمم المتحدة لها مراكز تنسيق في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأن العديد منها يولي بعض الاعتبار، إن لم يكن الاعتبار الأول، لاستخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطته التشغيلية. وقد كشف التحليل عن عدد من الاتجاهات في تقديمها للدعم. وتشمل هذه الاتجاهات ما يلي: (أ) إزالة المركزية عن العمليات التي تجري على الصعيد الميداني والاستعانة بمستشارين إقليميين لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (ب) والجهود الخاصة التي يبذلها معظم المنظمات للاستعانة بخبراء من البلدان النامية؛ (ج) وزيادة التعاون فيما بين القطاعين العام والخاص؛ (د) وتنفيذ البرامج الإقليمية والأقاليمية في المقام الأول بأسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(هـ) وتقديم الدعم لمراكز الخبرة الرفيعة في البلدان النامية وإنشاء شبكات تضم مؤسسات البلدان النامية لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ (و) والجهود التي يبذلها العديد من المنظمات للتوصل إلى برامج متميزة خاصة بها تقوم عن طريقها بدعم التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ويجري التركيز فيما يلي على التقدم الذي أحرزته كل منظمة قدمت رداً على الاستبيانات.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٣٦ - من المتوقع أن يقوم المستشارون الإقليميون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة بالتركيز على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. فقد أفادت اللجنة بأنها تخصص معظم العمليات التي تمولها من الموارد الخارجة عن الميزانية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما أنها تلجأ إلى التعاون الثلاثي في برامجها التدريبية كالب برامج التي نفذت في ماليزيا وسنغافورة لصالح بلدان نامية أخرى. كما أن اللجنة تدير صندوقاً تكميلياً من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتقدر اللجنة أنها خصصت خلال فترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠ مبلغاً قدره ٤٦٦ ٠٠٠ دولار من الميزانية العادية ومبلغاً قدره ٢١٥ ٠٠٠ دولار من الصندوق التكميلي، وأنفقت ٨,٨٢ ملايين دولار من مواردها الخارجة عن الميزانية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ووجدت اللجنة أن المشاريع الشاملة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي يدعمها البرنامج الإنمائي مهمة لا سيما للبلدان الصغيرة.

٣٧ - وفي آذار/مارس ١٩٩٩، قدمت اللجنة دعماً من أجل إنشاء شبكة معاهد التدريب والبحث الحكومية المحلية في آسيا والمحيط الهادئ، التي يقع مقرها في نيبال. ويوجد ١١ بلداً نامياً من بين أعضائها البالغ عددهم ١٥ بلداً. وتعد الشبكة بمثابة ركيزة فعالة لإدخال التكنولوجيات الجديدة في أنشطة التدريب والبحث^(٥) كالحلقات الدراسية على الشبكة الدولية ومفهوم الإدارة الكلية للتنوع في الحكومات المحلية.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

٣٨ - بذلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) جهوداً ملموسة لإدماج التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في سياستها العامة وفي برنامجها. ويتمثل أحد أهداف إطارها الاستراتيجي الاثني عشر للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ التي اعتمدها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ في التوصل إلى اتفاقات تعاون مع الدول الأعضاء ودعم التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٣٩ - وتعد برامج الشراكة واحدة من الأدوات الرئيسية التي تلجأ إليها الفاو لزيادة استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتشمل هذه البرامج برنامج خبراء التعاون التقني فيما بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وبرنامج الخبراء الزائرين، وبرنامج الخبراء المتقاعدين، وبرنامج التدريب في محل العمل الموجه للشباب الشاغلين لوظائف فنية. ففي إطار برنامج خبراء هذا التعاون التقني فيما بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، يجري بذل جهود خاصة لتعيين خبراء من البلدان النامية. فخلال فترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠، زاد عدد البلدان المشاركة في البرنامج إلى ١٢٧ بلداً، وأوفد ٥٩٦ خبيراً في بعثات في هذا المجال. وفي إطار برنامج الخبراء الزائرين، بذلت جهود خاصة للحصول على خبراء من المؤسسات الأكاديمية والبحثية في بلدان الجنوب. كما يجري استهداف الموظفين الفنيين الشباب في بلدان الجنوب على نحو خاص بموجب برنامج التدريب في محل العمل. ففي أحد البرامج أسهمت فيه اليابان مالياً، على سبيل المثال، شارك موظفون فنيون شبان من خمس بلدان أفريقية في تنفيذ البرامج ذات الأولوية التي تدعمها الفاو في بلدان أفريقية وآسيوية منتقاة لتمكينهم من العودة إلى أعمالهم وهم مجهزون على نحو أفضل للتصدي لمختلف التحديات.

٤٠ - وقد تطور البرنامج الخاص للأمن الغذائي ليصبح مبادرة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تضم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون الثلاثي. ففي إطار البرنامج الخاص للأمن الغذائي، تعد البلدان المشاركة فيه خططاً متعددة الجوانب في مجال الإنتاج والتسويق والحصول على الإيرادات، بما يتناسب وظروف كل منها. وقد بدأ تنفيذ مخطط التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ١٩٩٧ كوسيلة لتنفيذ البرنامج الخاص للأمن الغذائي. وينص المخطط على نقل خبرات أي بلد نام أكثر تقدماً من غيره إلى بلد نام آخر عن طريق تكليف العديد من الخبراء بالعمل فيه لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. وفي حين أنه يجري تنفيذ البرنامج في ٦٠ بلداً، فإن مخطط التعاون ينفذ في ١٤ بلداً فقط هي: إثيوبيا، إريتريا، بنغلاديش، بنن، بوركينا فاسو، جمهورية تنزانيا المتحدة، جيبوتي، السنغال، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، النيجر. وتعد بنغلاديش البلد الوحيد الذي يتلقى المساعدة التقنية ويقدمها: فهو يقدمها إلى غامبيا، ويتلقاها من الصين. وتقدر الفاو الدعم المالي الذي تم الحصول عليه من أجل مخطط التعاون فيما بين بلدان الجنوب بمبلغ ١٠٠ مليون دولار.

٤١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قامت شبكة السلطات المحلية الإقليمية لإدارة المستوطنات البشرية (CityNet) ورابطة مؤسسات تسويق الأغذية في آسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع الفاو، بعقد اجتماع ضم زعماء من ١٦ بلداً آسيوياً وثمانية بلدان أخرى لإعداد

برنامج بشأن توفير الغذاء للمدن الآسيوية.^(٦) ووجه هذا الجهد المشترك بين القطاعين العام والخاص عناية خاصة إلى نظام الإمدادات الغذائية وتوزيعها، وأكد أهمية التدابير البيئية لوقف تلوث الأرض والمياه.

٤٢ - وتستغل الفاو تكنولوجيا المعلومات بفعالية كبيرة من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد تحول نظام اتقاء حالات الطوارئ الناتجة عن الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود إلى نظام للإنذار المبكر يعتمد على شبكة الإنترنت لتمكين البلدان من التكاليف لمكافحة ظهور الأمراض والآفات. والخلاصة الأخيرة لأفضل الممارسات، وعنوانها "التجارب المبتكرة والناجحة التي تمت في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية"، متاحة على شبكة المعلومات من أجل التنمية على الإنترنت (WIDE Online). وفي عام ٢٠٠٠، نظمت الفاو، التي لها محفل إلكتروني عن التكنولوجيا الحيوية، باب المشاركة فيه مفتوح دائما، أربع مؤتمرات إلكترونية مترابطة بشأن هذا الموضوع على مدى الأشهر السبعة الماضية.

مركز التجارة الدولية

٤٣ - يلتزم مركز التجارة الدولية التزاما صارما بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويعد أحد أهدافه الرئيسية تعزيز الروابط القائمة بين المؤسسات في مجال تناقل البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية للخبرات الماهرة والتجارب وأفضل الممارسات. وقد قام المركز في فترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠ بتعبئة ٢,٥ من ملايين الدولارات من الموارد الخارجة عن الميزانية لتعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وفي سعيه إلى بناء قدر كاف من الخبرات الأساسية لمنظمة التجارة العالمية على الصعيد الوطني في الجنوب، استهدف المركز إنشاء أو دعم شبكات تفاعلية في إطار برنامج شبكة التجارة العالمية بهدف تيسير الاتصالات وتبادل الآراء فيما بين الشبكات، ونشر أحدث المعلومات عن التطورات الجارية في نظام التجارة العالمية، ودعم الشبكات الوطنية في توفير خدمات المشورة والتدريب بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية. ومنذ ١٩٩٨، جرى إنشاء أكثر من ١٠ شبكات محلية في البلدان الأفريقية والآسيوية، ومن المتوقع أن ينضم إلى شبكة التجارة العالمية ما بين ستة وتسعة بلدان سنويا. ويعد برنامج التجارة العالمية جهدا يهدف إلى التصدي لتحديات العولمة الناشئة.

٤٤ - وتمثلت مبادرة المركز الرائدة في برنامج تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب. ويشتمل هذا البرنامج الذي جرى إعداد أصله في منتصف الثمانينات في أفريقيا على تحليل تدفقات التجارة دون الإقليمية والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالعرض والطلب في بلدان محددة، التي يليها عقد اجتماعات للمشتريين والبائعين. وفي عام ١٩٩٨، بدأ إدخال هذا

البرنامج بنجاح في منطقة الدول العربية. ونشأت قضايا توحيد تسجيل المنتجات ومراقبة الجودة في اجتماع بين المشتريين والبائعين بشأن المستحضرات الصيدلانية تم تنظيمه في بانغكوك في شباط/فبراير ٢٠٠٠ من أجل جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا. وأدت أعمال المتابعة إلى إشراك اللجنة الاستشارية المعنية بالمعايير والجودة للمستحضرات الصيدلانية ومستحضرات التجميل، التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٤٥ - واتجه مركز التجارة الدولية إلى التصدي لتحدي التوسع في التجارة في الجنوب الأفريقي من خلال استراتيجيتين هما: إقامة تحالفات استراتيجية بين مشاريع وشركات الجنوب الأفريقي، وإنشاء شبكة لمؤسسات الدعم التجاري في المنطقة. وبلغ مجموع بلدان المنطقة المشاركة في هذا البرنامج المستمر ١٦ بلداً.^(٧) وتم إلى اليوم تدريب ٢٤ موظفاً من مؤسسات الدعم التجاري، وتم الانتهاء من إعداد ١٩ دراسة استقصائية عن العرض والطلب في بلدان محددة، كما يجري إعداد البيانات المتعلقة بالشركات. وشارك ما مجموعه ١٠٠ مشروع في اجتماعين للمشتريين والبائعين، وأسفر ذلك عن التفاوض بشأن عدة مبادلات تجارية داخلية ومشاريع مشتركة تبلغ قيمتها ١٠ ملايين دولار.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

٤٦ - أنشأ برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في الآونة الأخيرة وظيفة منسق للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي يعد واحداً من مهامه الرئيسية. ولما كان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يشكل عنصراً من عناصر التعاون الاقتصادي فيما بينها كما يعد وسيلة من وسائل تعزيزه، فإن الأونكتاد نشط على نحو خاص على صعيد مجالي التعاون المذكورين. وقد أبرز الأونكتاد عدة أنشطة فيما يقدمه من تقارير بشأن التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. فقد تم التوسع في برنامج تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي كان مقتصرًا من قبل على الشراكات بين أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ليشمل شراكات بين آسيا وأفريقيا، كما يجري اختباره في الاتحاد الروسي. والبرنامج يوفر فرص العمل، ويركز على صاحبات المشاريع، ويشجع التجارة الخارجية. وثمة مبادرة أخرى بدأت في عام ١٩٨٩، وتعرف باسم النظام العالمي للأفضليات التجارية، صار يسهم فيها الآن ٤٤ مشاركا. ويقدم الأونكتاد دعماً تقنياً لمفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية، كما يقدم المشورة بشأن تعزيز التكامل دون الإقليمي ويحلل الأثر التجاري.

٤٧ - وعلى الصعيد القطري، ركز الأونكتاد على ما بين ١٠ و ١٢ بلداً منخفض الدخل لتجهيزها بالأدوات والمؤسسات اللازمة للاندماج في الاقتصاد العالمي. كما أجرى الأونكتاد

استعراضات لسياسات العلم والتكنولوجيا في عدد من البلدان مثل إثيوبيا، وأوغندا وجامايكا وكولومبيا، وهي استعراضات أولت اهتماما خاصا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويساعد الأونكتاد أيضا في مجال بناء القدرات في البلدان النامية من خلال مشروع اتفاقات الاستثمار الدولية الذي يتصدى لتبعات إقامة شبكة الاستثمار المتعددة الأطراف. وفي عام ١٩٩٩، نظم الأونكتاد خمس ندوات إقليمية حول هذا الموضوع، منها ندوة مخصصة لأقل البلدان نموا.

برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٤٨ - أصبح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وسيلة مهمة جدا في عمليات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. فمعظم برامج البرنامج تتم على الصعيد دون الإقليمي. وتشمل الأمثلة على العديد من البرامج دون الإقليمية التي تتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ما يلي: (أ) إنفاذ قانون المخدرات في الأرجنتين وبوليفيا وبيرو وشيلي؛ (ب) والحد من الطلب على المخدرات في الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي؛ (ج) والحد من الطلب على المخدرات في بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس؛ (د) ومراقبة السلائف في البرازيل وكولومبيا؛ (هـ) وإنفاذ قانون المخدرات في جنوب أفريقيا وسوازيلند وليسوتو وموزامبيق وناميبيا؛ (و) إنفاذ قانون المخدرات في أوغندا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزمبابوي وكينيا؛ (ز) وإنفاذ قانون المخدرات في فلسطين ومصر؛ (ح) والحد من توريد المخدرات وإنفاذ قانون المخدرات والحد من الطلب على المخدرات في تايلند والصين وكولومبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفييت نام. وكانت الريادة في معظم هذه البرامج لبلد أو اثنين من البلدان المذكورة.

٤٩ - وكان عدد البرامج الإقليمية قليلا. وقد شملت أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتعلقت بقضية فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بين مزارعي المخدرات ومتعاطيها، كما شملت غرب ووسط آسيا وشرق أوروبا حيث تعلقت بمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٠ - يلجأ صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يقوم بالترويج للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال عدة استراتيجيات وإجراءات، أكثر ما يلجأ إلى هذا الأسلوب في البرامج القطرية التي أزيلت عنها المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق خلال فترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠ بتعبئة ٥ ملايين دولار في إطار الترتيبات الثلاثية لبرامج جرى

تنفيذها بأسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد وفر تعزيز مراكز الخبرة الرفيعة الستة في إندونيسيا وتايلند وتركيا وتونس والصين والمكسيك تنسيق التبادل المؤسسي للخبرات والتجارب. ووفقا للصندوق، يشكل توثيق أفضل الممارسات ونشرها أداة مهمة للغاية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وقد ساعد نظام فريق الدعم القطري التابع للصندوق في تعبئة موارد البلدان النامية من أجل برامج التعاون وتوالي تطبيق أفضل الممارسات.

٥١ - أصبح الآن هناك ١٦ عضوا^(٨) في برنامج الشركاء في مجال السكان والتنمية الذي انبثق عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد نجح البرنامج في إقامة شبكات تضم الأطراف المهمة في عدد من البلدان الأعضاء فضلا عن شبكة للجنوب بكامله، وأنشأ مركزا لتبادل المعلومات عن السكان والصحة الإنجابية. وقد تم جمع ٣,٥ ملايين دولار من ميزانية البرنامج البالغة ٣,٩ ملايين دولار من القطاع الخاص خلال فترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠. ومن المبادرات الناجحة الأخرى برنامج التدريب فيما بين بلدان الجنوب على الصحة الجنسية والإنجابية في أمريكا اللاتينية، وقد أفاد من الترتيبات الثلاثية مع هولندا. واستفاد موظفون فنيون من ١٤ بلدا في المنطقة^(٩) من التوجيه المقدم من مركز الخبرة الرفيعة في المكسيك ومن الارتباط بالمنظمة غير الحكومية الكولومبية "بروفاميليا".

برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٥٢ - لا يزال برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز يعتمد على استراتيجيته المتمثلة في إقامة شبكات الموارد التقنية وتعزيز الشراكة الدولية في مواجهة الإيدز في أفريقيا. وقد أنشئت شبكات الموارد التقنية المعنية بالتخطيط الاستراتيجي في غرب ووسط أفريقيا، وبدأ تشغيلها. وفي أمريكا اللاتينية، أنشئت أيضا شبكة مماثلة تدعى "مجموعة التعاون التقني الأفقي". ويجري العمل الآن على زيادة أعداد عملاء الشبكات الوطنية لكل من المؤسسات والأفراد، بغية زيادة فعالية عملياتها.

٥٣ - ويشارك الآن ما مجموعه ١٨ بلدا^(١٠) في مبادرة غرب أفريقيا التي تتخذ من الهجرة والاشتغال بالجنس وتعبئة الجماهير ودعم السكان المتضررين مجالات الأولوية الخاصة بها. ويقوم حاليا برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز بالاضطلاع بأعمال تهدف إلى تحديد المؤسسات والجهات المقدمة للخدمات بغرض بدء برنامج في جنوب شرق آسيا للتوسع في الربط الإلكتروني وزيادة القدرات لعدد من المتحالفين الاستراتيجيين من ثمانية بلدان^(١١).

الاتحاد البريدي العالمي

٥٤ - فرض مؤتمر البريد العالمي ولاية استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وقد اقترح مجلس إدارة البريد العالمي تدابير للاضطلاع بهذه الولاية. ويحقق الاتحاد البريدي العالمي مستوى رفيعا في مجال تطبيق أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال ثلاث آليات. وتجتذب الممارسة التي يتبعها في مجال الاستعانة بموظفي البريد الوطنيين عددا كبيرا من الخبراء من البلدان النامية. ويفرض مكتبه الدولي إجراء دراسات ومبادلات فيما بين الإحصائيين الوطنيين. وبالإضافة إلى ذلك، فمن بين المسؤوليات الرئيسية للمستشارين الإقليميين نشر التجارب المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويجري الآن تنفيذ إعادة هيكلة القطاع البريدي والإصلاح الذي يسود القطاع بأسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

منظمة الصحة العالمية

٥٥ - تعد منظمة الصحة العالمية التي تعمل أساسا من خلال المكاتب الإقليمية واحدة من أولى الوكالات التي أنشأت مراكز تنسيق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تلك المكاتب. ويجري حاليا إجراء استعراض كامل لحالة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في معظم المناطق وفي المقر نتيجة لاجتماع فريق الإدارة العالمية للبرامج في مانيلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وهو الاجتماع الذي دعا إلى تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق الوكالة. وترى المنظمة أن "العديد من الأنشطة الصحية التي تتم داخل البلدان في مناطق عمل منظمة الصحة العالمية يصطبغ بصبغة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الرغم من أن تنفيذها لا يتم مع إدراك كونها جهودا واعية لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بقدر ما تتم باعتبارها أقرب وسيلة إلى منطق تحقيق أهداف المشاريع". فعلى سبيل المثال، تشجع منظمة الصحة العالمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها التدريبية، حيث إن جميع الأنشطة التدريبية يتمحور حول المؤسسات الإقليمية. وقد ساعدت المنظمة حركة بلدان عدم الانحياز على إقامة شبكة عالمية لإصلاحات قطاع الصحة، وهي تحاول أيضا نقل الدروس الناجحة من الأمريكتين إلى أفريقيا. واستجابة لاستراتيجية التوجه الجديدة، نظمت المنظمة برنامجا تثقيفيا لإبراز الآثار المترتبة على ما تتخذه منظمة الصحة العالمية من تدابير بشأن المسائل الصحية.

٥٦ - وكانت أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي أحرقتها منظمة الصحة العالمية واضحة تماما أيضا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فبرنامج التعاون بين الأقطار في مجال التنمية الصحية في القرن الواحد والعشرين الذي يشارك فيه الآن ١٤ بلدا من جنوب

آسيا وجنوب شرقها وشرقها^(١٢) يتصدى لسبعة مجالات رئيسية من مجالات الاهتمام بالصحة. ويضطلع بلد واحد بدور الريادة في كل مجال من مجالات الاهتمام هذه، فتنضبط بنغلاديش مثلاً بهذا الدور فيما يتعلق بتنمية الطفل؛ وتقوم به الفلبين فيما يتعلق بالمرأة والصحة الإنجابية؛ كما تؤديه سري لانكا فيما يتعلق بالتغذية وصحة الطفل العامة. وبالنسبة لجزر المحيط الهادئ، يوجد بالمكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ برنامج يدعى برنامج الجزر الصحية يتم في إطاره صوغ المفاهيم والرؤى واستعراضها في اجتماعات دورية بالبلد المعني. وفي هذا الإطار، يجري إعداد دراسات حالات ومشاريع إيضاحية وبرامج قطرية ومبادئ توجيهية. وتشمل نتائج هذا البرنامج مكافحة الأمراض السارية في المنطقة وإنقاص الوزن في البلدان التي توجد بها مشكلة السمنة. ومن البرامج الأخرى التي يدعمها المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ استخدام العازل الطبي بنسبة ١٠٠ في المائة بين المشتغلات بالجنس وزبائنهن في جنوب شرق آسيا. وتشارك في البرنامج الحكومة والقطاع الخاص في تايلند والصين والفلبين وفيت نام وكمبوديا. ويعرض الفرع جيم من هذا التقرير أنشطة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية التي تشكل المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

٥٧ - تقدم المنظمة العالمية للملكية الفكرية مساعدات تقنية إلى البلدان النامية من خلال التعاون في مجال إعداد البرامج. ويكرس نحو ٧٠ في المائة من ميزانية هذا البرنامج للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويجري إعداد خطة عمل لكل بلد تركز على الاحتياجات الوطنية وتفي بالطلبات وتستند إلى تقييم الاحتياجات. وتركز المنظمة عند إنجازها للمساعدة التقنية على إقامة ركائز لتبادل المعارف والمعلومات، والجولات الدراسية، والتدريب في محل العمل في البلدان النامية؛ وتعزيز معاهد التدريب الإقليمية، والربط فيما بين المعاهد الوطنية والمؤخاة فيما بينها؛ وتنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل في البلدان النامية؛ وإقامة روابط شبكية بين المخترعين في البلدان النامية من خلال رابطات المخترعين، وإقامة الأسواق والمعارض؛ وتعزيز هياكل الملكية الفكرية دون الإقليمية. وقد تضمن برنامج ناجح لتدريب الموظفين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يجري تنفيذه بالتعاون مع سنغافورة، الاستعانة بخبراء من المنطقة (من ماليزيا أو هونغ كونغ على سبيل المثال) كمستشارين بالإضافة إلى الاستعانة بالموارد البشرية السنغافورية. وفي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، جذب البرنامج مشاركين من بلدان عديدة.

٥٨ - ونوهت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بـ "كوزموس"، وهو أداة لإدارة معالجة البيانات صُممت لإدارة حقوق المؤلف، باعتبارها قصة نجاح. كما دربت المنظمة إحصائي حواسيب من مكتب بوركينا فاسو لحقوق المؤلف. فما كان من هذا الإحصائي إلا أن جعل البرنامج سهل الاستخدام أولاً، ثم صمم حزمة برامج جديدة أسماها "أفريكوس" بإمكانها معالجة العناصر الثلاثة للإدارة الجماعية لحقوق المؤلف، أي الوثائق المتعلقة بالمؤلفين والأعمال، ومستخدمو هذه الأعمال، وتوزيع الأرباح. وجرى عرض البرنامج في المنظمة الدولية للملكية الفكرية في عام ٢٠٠٠. ويتلقى حالياً خبراء غينيا ومالي ومدغشقر تدريباً في مكتب بوركينا فاسو لحقوق المؤلف؛ كما أن المغرب ركب البرنامج في مكتبه لحقوق المؤلف؛ وتعمل بنين وملاوي على تركيبه؛ وتعمل جمهورية تنزانيا المتحدة وغينيا ومالي ومدغشقر وموريشيوس والنيجر على الحصول عليه.

باء - الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٥٩ - تجلّى بوضوح موقف البرنامج الإنمائي النابع من سياساته والتزامه المتجدد بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في خطط الأعمال المستهدفة لمدير البرنامج التي أكدت ضرورة نشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة بين البلدان المستفيدة من البرنامج. كما أعرب مدير البرنامج عن عزمه الإكثار من الاعتماد على برامج البرنامج الإنمائي العالمية والإقليمية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز أواصر ذلك التعاون مع البرامج على الصعيد القطري.

٦٠ - ويتجلى دور البرنامج الإنمائي كوسيط وميسر لتبادل التجارب والخبرات والمعارف فيما بين بلدان الجنوب على نحو خاص في برامجه الإقليمية والعالمية، فضلاً عن برنامج الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ومما يبين تزايد اللجوء إلى أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إعداد برامج البرنامج الإنمائي كون أكثر من خمسين في المائة من برامجه القطرية قد اعتمد ذلك التعاون كواحد من أساليب لتنفيذ البرامج، وكون ٣٣ مكتباً قطرياً قد أفادت فعلياً عن أنشطتها المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال فترة السنتين قيد الاستعراض. وبوجه عام، تدعم المكاتب القطرية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق المشاريع الشاملة إضافة إلى المشاريع المعدة وفقاً للاحتياجات الخاصة لمختلف الشركاء. فعلى سبيل المثال، قام مكتب البرنامج الإنمائي في كمبوديا برعاية متدربين في إندونيسيا وتايلند وسنغافورة وماليزيا. كما أن مكتب البرنامج الإنمائي في البرازيل دعم برنامجاً للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالتعاون مع الأمم الناطقة

بالبرتغالية في أفريقيا. وفي إندونيسيا وأورغواي وباكستان وبربادوس والبرازيل وبنن وبيرو وتايلند وتونس وسري لانكا والسلفادور والصين وكوبا دعم البرنامج الإنمائي مشاريع وفرت تمويلا حافزا لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي يجريها كل من هذه البلدان. وكان بناء القدرات في بؤرة تركيز هذه البرامج والبرامج التي دعمتها بلدان نامية أخرى. وركز العديد من هذه البرامج على بناء النظم والمهارات اللازمة لعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٦١ - ويقدم البرنامج الإنمائي من خلال تعاونه مع مختلف المنظمات الإقليمية دعما كبيرا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عند تنفيذ البرامج الإقليمية والعالمية. فعلى سبيل المثال، بدأ تنفيذ البرنامج الإقليمي المتكامل لتعزيز التجارة تحت رعاية بلدان لجنة المحيط الهندي في شراكة مع الاتحاد الأوروبي. وأنشأت مؤسسات لجنة المحيط الهندي للدراسات العليا، في إطار برنامج جامعة المحيط الهندي، شبكة للتعاون في أعمال البحث من جميع الجوانب. وكان لدول جنوب المحيط الهادئ برامج إقليمية مماثلة تتعلق بقطاع صيد الأسماك والإدارة البيئية. ومن المبادرات الإقليمية الأخرى الجسر البري بين أوروبا وآسيا الذي يشارك فيه الاتحاد الروسي ومنغوليا وبلدان وسط آسيا. كما أن برنامج نهر ميكونغ مبادرة إنمائية كبرى تشارك فيها تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وكمبوديا وميانمار وفيت نام، بدعم من مصرف التنمية الآسيوي في إطار تشجيع الاستثمار. وقد دعم المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ خمسة برامج ناجحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشأن بناء القدرات، هي برنامج المساواة بين الجنسين أمام العلم والتكنولوجيا، الذي أنشأ شبكة إلكترونية لنشر التكنولوجيا المتعلقة بالزراعة وموارد الطاقة المتجددة التي يمكن للمرأة تطبيقها^(١٣). وفي إطار البرنامج العالمي، قدم البرنامج الإنمائي دعما للبرنامج الممتد لثلاث سنوات بعنوان العولمة وتحرير التجارة والتنمية البشرية المستدامة، الذي كان ينفذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقد ساعد هذا البرنامج البلدان النامية على المشاركة بفعالية في المفاوضات العالمية.

٦٢ - وواصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة إثبات دوره الرائد القوي في مجال التطوع الدولي خلال فترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠. وقد وصل عدد المتطوعين المعيّنين الذين خدموا في حوالي ١٤٠ بلدا ناميا إلى رقم قياسي يقارب على ١٠ ٠٠٠ متطوع خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وكان نحو ٧٠ في المائة من المتطوعين من بلدان نامية. وأكثر ما تجدر به الإشارة هو زيادة تركيز البرنامج على البلدان التي تمر بظروف استثنائية، والبلدان التي تمر بتحويلات سياسية واقتصادية، وأقل البلدان نموا. ووقع الاختيار على برنامج متطوعي الأمم المتحدة ليكون مركز التنسيق للسنة الدولية للمتطوعين ٢٠٠١، فبدأ تنفيذ مفهوم مبتكر

للتطوع على الشبكة الدولية بهدف تعبئة جيل جديد من المتطوعين، مقبل على مساعدة البلدان النامية للتصدي لتحديات المستقبل في القرن الواحد والعشرين.

٦٣ - وخصص البرنامج الإنمائي من خلال برامج الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ٥,٦٣ ملايين دولار من الموارد الرئيسية خلال فترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠ لتمكين الوحدة الخاصة من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها. وجذبت الموارد تمويلا للأنشطة غير الرئيسية قيمته ١١,٩ مليون دولار من مختلف المانحين. وقد جاء تمويل معظم موارد الأنشطة غير الرئيسية من اليابان عن طريق الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية، ومن أيرلندا وجمهورية كوريا والصين عن طريق صندوق التبرعات الاستثماري لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٤ - وتحقيقا للاستغلال الأمثل لتلك الموارد، وجهت الوحدة الخاصة أنشطتها نحو التركيز على المجالات التالية: (أ) تعزيز القدرات الاستراتيجية للبلدان النامية لمواجهة السياسات الناشئة والتحديات المؤسسية التي تطرحها العولمة والمفاوضات المتعددة الأطراف؛ (ب) وتعزيز إقامة شبكات المعارف المتعلقة بقضايا التنمية ذات الأولوية للجنوب؛ (ج) وإقامة شراكات مستندة إلى نطاق واسع وإيجاد موارد إضافية للشواغل الإنمائية المشتركة. وكانت نتيجة ذلك التوجه الجديد أن صارت الوحدة الخاصة قادرة على تلافي توزيع مواردها بتخصيص مبالغ زهيدة للغاية لكل برنامج، فنجحت في تركيز مساعيها على الأنشطة التي تبشر بأن يكون لها أثر على عدد كبير من البلدان النامية بدلا من تشتيتها على مبادرات ثنائية منعزلة.

٦٥ - واتبعت الوحدة الخاصة نهجا تشاركيا في إعداد البرامج. ويقوم هذا النهج على الاستماع إلى ممثلي القطاعين العام والخاص ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمانحين وإقامة شراكات معهم في أثناء تصميم برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتنفيذها. وتتمحور هذه العملية حول تحديد مشكلة مشتركة بين مجموعة من البلدان، فتجري بحوث لإيجاد حل لها من البلدان النامية الأخرى التي لها تجربة ناجحة في التصدي للمشكلة المطروحة.

٦٦ - وبعد اعتماد ذلك النهج التشاركي في البرمجة، أعدت الوحدة الخاصة برامج ريادية، تجري مناقشة ستة منها أدناه. أما البرنامج الريادي الأول، فيتعلق بتعزيز التنافس الدولي لمجموعة منتقاة من البلدان العربية في مجال التجارة العالمية من خلال تعزيز سياسات ومؤسسات ضمان الجودة بها. وقد تعاونت اللجنة الخاصة مع المكتب الإقليمي للدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي

آسيا (الإسكوا)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل إعداد هذا البرنامج. وكانت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومعاهد التوحيد القياسي التابعة للبلدان المشاركة تشكل الوكالات المنفذة للبرنامج. وكانت البلدان المستفيدة منه هي تونس والجزائر ولبنان والمغرب واليمن، وكانت البلدان التي أسهمت بتجارها الناجحة هي تركيا، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، وكولومبيا، وماليزيا، وناميبيا، واليمن. ويهدف البرنامج إلى مساعدة البلدان المشاركة في صياغة سياسات وطنية لضمان الجودة وإنشاء وتعزيز مؤسسات توحيد المعايير والاعتماد. كما يساعد البرنامج في مجال تنمية الموارد البشرية، وإقامة شبكة معارف أقليمية، وإنشاء خدمات اعتماد إقليمية موحدة. وغاية أهداف البرنامج هي إزالة العوائق أمام تعزيز التجارة والتوسع فيها من خلال الارتقاء بضمان الجودة.

٦٧ - وأما المبادرة الرائدة الثانية، فقد قدمت دعماً لصياغة سياسات اجتماعية تساعد على الاندماج للتخفيف من آثار الجوانب السلبية للعولمة. وقد تزعم بذل هذه الجهود المركز اللبناني للدراسات السياسية الذي يضم شركاء من الأردن ومصر والمغرب. وتقوم الوحدة الخاصة والمكتب الإقليمي للدول العربية والإسكوا بتقديم الدعم للمبادرة، وتتمثل الدول التي من المرجح تقديمها خدمات استشارية بناء على تجاربها السابقة في هذا الموضوع في بوتسوانا، والبرازيل، وجمهورية كوريا، وشيلي، والصين، والفلبين، وكوستاريكا، وكولومبيا، وماليزيا، ومصر، والهند. وحيث إن منهاج بلدان الجنوب أُعد للتحاور السياسي بشأن السياسات الاجتماعية وتبادل أفضل الممارسات، فهو ييسر بالتوصل إلى نُهج جديدة للرعاية الاجتماعية، ورعاية الأيدي العاملة، وإصلاح نظام التقاعد، والضمان الاجتماعي، لا سيما لأفراد القطاع غير النظامي. ووفرت مؤسسة فورد ١٠٠ ٠٠٠ دولار لهذا البرنامج.

٦٨ - ويجري حالياً إعداد البرنامج الرائد الثالث في أفريقيا، وله ثلاثة أهداف. أما الهدف الأول فيتمثل في رفع التحديات القانونية والاقتصادية المترتبة على سياسة الابتكار بحيث يتم تقليل الأعباء الاجتماعية المترتبة على الامتثال للالتزامات الدولية. ويرمي الهدف الثاني إلى زيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية العائدة من الانضمام إلى الاتفاقات الدولية التي تتعرض للمبتكرين والمخترعين. وتتمثل الغاية الأخيرة في بناء مواطن للقوة والتكامل في مجال المهارات التقليدية والموارد الحيوية والفولكلور.

٦٩ - وثمة برنامج رئيسي آخر بدأ تنفيذه خلال الفترة المشمولة بالاستعراض يركز على التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية. وقد قامت جمهورية كوريا في المرحلة التمهيديّة للبرنامج برعاية مؤتمر عن العلم والتكنولوجيا في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وسوف تنظر الدورة العشرون للجنة الرفيعة المستوى في هذا الموضوع بمزيد من التفاصيل تمهيداً

لإعداد برنامج رائد لتبادل الإسهامات العلمية والتكنولوجية في مجالات من قبيل الأمن الغذائي، والطاقة النظيفة والمتجددة، وإقامة شبكة للبحث والتنمية تربط فيما بين بلدان الجنوب.

٧٠ - وأعدت الوحدة الخاصة أيضا برنامجا لدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تنويع قواعدها الإنتاجية وتحسين قدرتها على التنافس الدولي وتيسير إدماجها في الاقتصاد العالمي. ومن المفترض أن يوفر البرنامج الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف تحسين الفعالية والقدرة على التنافس ونظم الدعم الائتماني واستراتيجيات التسويق وتحديد فرص التسويق من خلال التدريب على تقنيات التعبئة والتجارة الإلكترونية والدعاية الإلكترونية. والبلدان المستفيدة من البرنامج هي جامايكا والرأس الأخضر وسيشيل وغيانا وفيجي. أما البلدان التي تقدم خدماتها الاستشارية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية فهي إندونيسيا والبرازيل ومصر. وستوفر الوحدة الخاصة رقابة إدارية تركز أساسا على رصد التقدم المحرز. وسيوفر البرنامج الائتماني والصندوق الاستثماري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التمويل اللازم للبرنامج.

٧١ - ويجري حاليا إعداد نموذج جديد للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب بمبادرة من مدير البرنامج الائتماني لمواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويتمحور هذا النموذج المتطور حول الجهود المبذولة في بوتسوانا لمكافحة الإيدز، وهي جهود تستند إلى التجربة البرازيلية في مجال مكافحة المرض من خلال نظام التعليم بالدولة. ومن المتوقع أن يتم جمع جزء كبير من التبرعات المالية اللازمة لتنفيذه من مصادر القطاع الخاص.

٧٢ - وبالإضافة إلى هذه البرامج الرائدة التي بدأت منذ عام ١٩٩٨، دعمت الوحدة الخاصة عددا من المبادرات الجاري تنفيذها، وبعضها أسفر عن نتائج ملحوظة في خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، كما هو مبين أدناه.

٧٣ - دخلت مبادرة بحوث الأرز المشتركة بين أفريقيا وآسيا التي بدأت تنفيذها رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا في عام ١٩٩٧ مرحلتها النهائية في عام ٢٠٠٠. وبموجب هذه المبادرة، تعاون ١٧ معهد بحوث من غرب أفريقيا تحت رعاية الرابطة مع معاهد بحوث مماثلة من الصين وفرنسا والولايات المتحدة واليابان والمعهد الدولي لبحوث الأرز والمركز الدولي للزراعة المدارية، وذلك لجمع الموارد وتطوير أصناف جديدة من أرز المرتفعات الأفريقية أطلق عليه اسم نيريكا. وقد شارك أكثر من ٥ ٠٠٠ مزارع من ١٧ بلدا من غرب أفريقيا في زراعة أرز نيريكا الذي يبشر بزيادة الإنتاج السنوي من الأرز في المنطقة دون

الإقليمية بما يقرب من ٢٥٠ إلى ٧٥٠ ألف طن ، وبتقليل استيراد الأرز بنسبة تتراوح فيما بين ١٠ و ٢٥ في المائة. ولهذا البرنامج أثر كبير، نظرا لأن المنطقة ستوفر بذلك ما بين ٦٢ مليون دولار و ١٨٧ مليون دولار من الموارد المنفقة حاليا على استيراد الأرز. وتبين التقديرات أن من المرجح أن تتزايد إيرادات مزارعي أرز نيريكما بنسبة ٢٥ في المائة.

٧٤ - ومن البرامج التي تعبر عن التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون الثلاثي منتدى الأعمال لأفريقيا وآسيا الذي بدأ عقده في عام ١٩٩٨ كعمل من أعمال متابعة مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا. ويعد المنتدى مبادرة شراكة جمعت وشائجها الوحدة الخاصة بالتعاون مع حكومة ماليزيا والوكالة الماليزية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بدعم من حكومة اليابان، ومركز التجارة الدولية، ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي، والأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكاتب البرنامج الإنمائي الإقليمية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. وبعد إعدادات جيدة، عُقد مؤتمر الأعمال الأول لأفريقيا وآسيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في كوالا لامبور، ماليزيا، للبحث عن فرص جديدة للتجارة والاستثمار لمباشري الأعمال الحرة في المنطقتين. وقد جمع المنتدى بين ٢٣٠ مشروعا تجاريا من ٢٥ بلدا أفريقيا و ٦ بلدان آسيوية لعقد صفقات تجارية. وتم توقيع سبع وعشرين مذكرة تفاهم، وبلغ حجم الاستثمارات في الصفقات الأكيدة إلى اليوم حوالي ٢٠ مليون دولار. ومن المقرر عقد المنتدى المقبل في عام ٢٠٠١ في جمهورية جنوب أفريقيا. ومن المتوقع أن يزيد عدد الشركات الخاصة التي ستشارك في المنتدى الثاني وعدد الصفقات التي ستعقد فيه كثيرا على ما تم في المنتدى الأول.

٧٥ - وثمة برنامج عالمي يجري تنفيذه حاليا ويحظى بدعم الوحدة الخاصة، هو مبادرة الدول الجزرية الصغيرة النامية التي يجريها البرنامج الإنمائي كاستكمال لاعتماد برنامج عمل بربادوس المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في عام ١٩٩٤. فقد أُعد بمساعدة الوحدة الخاصة برنامج لتقديم المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، حدد الاحتياجات التي لم تستوف بعد في مجال التعاون التقني. كما أن الوحدة الخاصة ساعدت في تجميع قوائم من خبراء ومؤسسات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلاوة على ذلك، أقامت الوحدة الخاصة شبكة للدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكين هذه الدول من الحصول على معلومات عن نفسها وتقديم معلومات عنها على الشبكة الدولية. وفي إطار البرامج القطرية والإقليمية والعالمية، فضلا عن مرفق البيئة العالمية، قدم البرنامج الإنمائي دعما لبرامج الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ركز أساسا على بناء القدرات والتنمية المستدامة، وشمل قضايا من

قبيل التنوع البيولوجي، والاحترار العالمي، ونفاد الأوزون، وإدارة مستجمعات المياه، وتنمية مصائد الأسماك في أعالي البحار، والإمداد بالمياه والصرف الصحي. ولاحظت الدورة الاستثنائية التي عقدها الأمم المتحدة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الافتقار إلى الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج بربادوس، ودعت إلى تقديم مزيد من الدعم والتنسيق. وفي مؤتمر قمة بلدان الجنوب الذي عُقد في هافانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أعلن مدير البرنامج عن مبادرة مدتها ثلاث سنوات للحد من الأخطار من أجل حوض الكاريبي. وستؤدي هذه المبادرة إلى تعزيز القدرات في مجال إدارة المخاطر الناجمة عن الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمنطقة، والحد منها واستدامة الإصلاح بعد وقوع الكوارث.

٧٦ - وقد بلغت جهود الوحدة الخاصة لتوسيع نطاق قنوات الاتصال فيما بين بلدان الجنوب أوجها في عام ٢٠٠٠، حيث تم تحويل قاعدة البيانات القديمة المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي كان يطلق عليها خدمات الإحالة إلى مصادر المعلومات، إلى نظام يستند إلى شبكة الإنترنت يعرف باسم شبكة المعلومات من أجل التنمية (WIDE). وهذه الشبكة التي بدأت تعمل في شباط/فبراير ٢٠٠٠، توفر نطاقا من الخدمات يشمل معلومات عن الخبرات في بلدان الجنوب، والممارسات الإنمائية المبتكرة، ومنتدى للنقاش بواسطة الحاسوب. وبالإضافة إلى ذلك، التمتت الوحدة من كتاب ورجال دولة معروفين دوليا الإسهام بمقالات تنشر في جريدتها المعنونة "Cooperation South" (التعاون في الجنوب). وأدى هذا الجهد بالتالي إلى الإقبال على توزيع الجريدة بين الشخصيات البارزة وزعماء العالم والمؤسسات المتنفذة. ويمكن الاطلاع على شبكة المعلومات من أجل التنمية وجريدة "Cooperation South" عن طريق الشبكة الدولية على العنوان التالي: www.undp.org/tcdc.

٧٧ - وينبغي الإشارة إلى أن تنفيذ شبكة المعلومات من أجل التنمية قد تم بالتعاون مع خبراء ومؤسسات من الجنوب، وإن كانت الشبكة قد تلقت بعض الأموال من خلال الترتيبات الثلاثية. وقد أعدت النظام وبرامجياته وكالة برازيلية لتطوير البرمجيات يطلق عليها اسم Centro de Estudos e Sistemas Avancados do Recife، كما عرضت توليها صيانة الجزء الرئيسي من المبادرة، أي شبكة المعلومات من أجل التنمية على الإنترنت (WIDE Online). وعرضت أيضا شركة من كوريا الجنوبية، اسمها Comcast (كومكاست) أن تتولى إعداد وإدارة الخدمات الإخبارية لشبكة المعلومات من أجل التنمية. وجرى إعداد قواعد البيانات المتعلقة بأفضل الممارسات بإسهام من المركز الكاريبي لإدارة التنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وشبكة العالم الثالث في ماليزيا، وشبكة المنظمات العلمية بالعالم الثالث في إيطاليا. وتتولى البلدان النامية نفسها إعداد قواعد البيانات المتعلقة بالخبراء ومؤسسات التدريب والدورات التدريبية.

جيم - الدعم المقدم من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية

٧٨ - تعد برامج التعاون الإقليمي والتربيط الشبكي والبحث وجمع المعلومات ونشرها وتحليل التجارة وغير ذلك من القضايا المتعلقة بالعملة من مجالات الأولوية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي لاقت تأييدا كبيرا من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٧٩ - فالمنظمة العربية للتنمية الزراعية في السودان تطبق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أعمالها البحثية الزراعية. وقد خصصت المنظمة ١,٥ مليون دولار من ميزانيتها العادية لبرامجها التدريبية خلال فترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠. غير أن لها ميزانية قدرها ٦,٢ ملايين دولار لبرنامجيها الخاصين اللذين يدعمهما الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) والبرنامج الإنمائي.

٨٠ - كما أن مصرف التنمية الآسيوي أفاد بأن نُهج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تطبق بصورة اعتيادية في برامج المساعدة التقنية التي ينفذها، لا سيما ما ينفذ منها على الصعيد الإقليمي. وقد استخدم المصرف أيضا أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أعماله المتعلقة ببناء القدرات والبحوث الزراعية تحت رعاية الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، وبرامج فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التي تخدم السكان الرحل في منطقة ميكونغ الكبرى^(٤). وتابع المصرف أيضا نُهج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجه الهادفة إلى مكافحة غسيل الأموال في مجموعة منتقاة من دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ^(٥)، وفي برامجه الرامية إلى مساعدة الأجهزة التنظيمية وشبكات مرافق المياه والهيئات التنظيمية في ١٠ بلدان من جنوب آسيا وجنوب شرقها^(٦).

٨١ - وأفاد المعهد الأقاليمي لبحوث الأرز عن تطبيقه للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أعماله البحثية المتعلقة باستيلاد النبات التشاركي، والبحوث في مجال علم الاجتماع، والتطوير التكنولوجي. وتشمل الأمثلة على البرامج الأخرى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي يدعمها المعهد ما يلي: بحث النظام الإيكولوجي الذي يروى بمياه الأمطار في الأراضي الواطئة، وهو برنامج يجري الاشتراك في تنفيذه في إندونيسيا، وبنغلاديش، وتايلند، والفلبين والهند؛ واستغلال البيئة الحيوية لمكافحة آفات الأرز، الذي يجري تنفيذه في تايلند، والصين والفلبين، وفييت نام؛ والبرنامج الدولي للبحث في انبعاثات الميثان من مزارع الأرز، الذي يجري تنفيذه في إندونيسيا، وتايلند، والصين، والفلبين والهند.

٨٢ - أما المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، فهي منظمة مؤلفة من ٢٨ دولة ومكرسة للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وهي تضطلع بأنشطة تعاون أفقي من خلال آلية لجان الإجراءات التي ينشئها الأعضاء المعنيون، وتشارك حاليا في برنامج للتعاون الإقليمي بشأن تأمين وتحديث قواعد البيانات المستخدمة في إدارة حالات الطوارئ الناشئة عن كوارث طبيعية. وفي عام ١٩٩٩، نظمت المنظومة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سلسلة من حلقات العمل التدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات لتمكين البلدان من إنشاء وإدارة مواقع على الشبكة العالمية. كما أسهمت المنظومة في إنشاء شبكة أمريكا اللاتينية لتكنولوجيا المعلومات. وفي إطار تمويل ثلاثي من إسبانيا، قدمت المنظومة أيضا دعما لبرنامج تعاون في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية.

٨٣ - وطبقت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية نهج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحسين الصحة في جميع أنحاء أمريكا الجنوبية والشمالية. وقد أفاد من ترتيبات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كل من برامجها دون الإقليمية، كالبرامج المتعلقة بتطهير المياه في أمريكا الوسطى، وتبادل الخدمات الصحية في منطقة البحر الكاريبي، والقضاء على مرض شاغاس في بلدان المخروط الجنوبي. وأفادت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بأنها خفضت التكاليف بفضل تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برنامجها المتعلق بتوزيع اللقاحات على البلدان الأعضاء في الأمريكتين. واتجه هذا البرنامج الآن نحو الأعمال البحثية الجماعية الرامية إلى رفع إنتاج اللقاحات. وتقوم المنظمة حاليا في إطار التعاون الثلاثي مع السويد بإنشاء دائرة المعلومات الصحية والاتصالات لأمريكا الوسطى. كما أنها أعدت برامج لتعزيز القدرة على التشخيص والمراقبة من خلال التعاون بين مختبرات مجموعات البلدان كالبرازيل أو باراغواي أو المكسيك أو فنزويلا.

٨٤ - ويهتم مركز الجنوب بصفة أساسية بالبحث في مجال الآثار المترتبة من العولمة على البلدان النامية وتحليلها. وثمة مشروع تجريبي بدأ تنفيذه بدعم من الوحدة الخاصة في عام ١٩٩٨ لرصد وتحليل أعمال منظمة التجارة العالمية من منظور البلدان النامية. وأصدر المركز منشورات عن جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، وعقد جلسات إحاطة لأعضاء الوفود من بلدان الجنوب في أثناء التحضير لمختلف المفاوضات المتعلقة بالتجارة والقضايا العالمية الأخرى. كما أعد المركز ورقات معلومات أساسية عن المعرفة والتكنولوجيا كمساعدة في التحضير لمؤتمر قمة الجنوب الذي عقدته مجموعة ال ٧٧ في كوبا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٨٥ - أما مركز البحث والتدريب في الميادين الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية بالبلدان الإسلامية في تركيا فينظم في الأساس دورات تدريبية وزيارات دراسية وحلقات دراسية وحلقات عمل للبلدان الأعضاء. وركزت أساساً أنشطته خلال فترة السنتين المشمولة بالاستعراض على حلقات العمل والدورات التدريبية.

٨٦ - وأما شبكة العالم الثالث التي تقع في ماليزيا، فقد شجعت على بناء القدرات في الجنوب عن طريق توثيق أفضل الممارسات الإنمائية من أجل قاعدة بيانات شبكة المعلومات من أجل التنمية WIDE Online. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أصدرت المنظمة ٢٠ تقريراً بحثياً و٢٥ ورقة إحاطة، ونظمت العديد من حلقات العمل والحلقات الدراسية من أجل المفاوضين من بلدان الجنوب، مقدمة لهم المساعدة في تكوين مواقف موحدة بشأن قضايا التنمية الراهنة. ويتعلق أكثر إسهاماتها فائدة لبناء القدرات بتعزيز قواعد المعلومات من أجل راسمي السياسات والمفاوضين من بلدان الجنوب. وتصدر الشبكة منشورا بعنوان South-North Development Monitor (نافذة على التنمية بتعاون الشمال مع الجنوب)، تقدم فيها معلومات مفصلة عن التطورات التي تطرأ على التجارة والشؤون المالية والتنمية بمعدل خمسة أيام أسبوعياً. وتصدر أيضاً كل خمسة عشر يوماً منشورا باسم Third World Economics (اقتصاديات العالم الثالث) يبرز قضايا التجارة والتنمية الحيوية الراهنة.

سادسا - استنتاجات وتوصيات

٨٧ - يشكل الهدف الرئيسي من خطة عمل بوينس آيرس معيار الحكم لقياس مدى إسهام السياسات والأداء على النحو المفصل في هذا التقرير في التقدم الاجتماعي الاقتصادي في الجنوب الذي تستهدف الخطة إحرازه. ويبين التقرير أن البلدان النامية لا تزال تستعين بقدرات خلاقة على إيجاد حلول لتحديات التنمية التي تواجهها في عصر العولمة. ويشير مؤتمر قمة الجنوب الذي عُقد في العام الماضي، إلى جانب العديد من المحافل المعنية ببلدان الجنوب التي ذكرت في هذا التقرير، إلى التقدم المحرز بحال تضافر الجهود لتحديد التحديات الإنمائية التي تتقاسمها هذه البلدان، وإيجاد حلول لها.

٨٨ - فجرى تعزيز مؤسسات البحث والتدريب الوطنية والإقليمية إلى حد كبير، وارتقى العديد من مراكز الخبرة الرفيعة في الجنوب بمستوى قدراته. وبوجه عام، تمثل أكثر مجالات استخدام أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التدريب والزيارات الدراسية. فتم تدريب أعداد كبيرة من موظفي البلدان النامية في مؤسسات الجنوب من خلال البرامج الثنائية التي تنفذها البلدان النامية، فضلا عن برامج تدريب البلدان الثالثة التي يدعمها المانحون. وارتفع أيضا عدد برامج التدريب والزماله المتاحة في مؤسسات البلدان النامية في

إطار البرامج المتعددة الأطراف. وثبت أن الجهود المبذولة لتجاوز تدريب الأفراد إلى نقل النظم السياسية والقدرات وأطر العمل المؤسسية وتجارب الإدارة وأساليبها وأفضل الممارسات من مجموعة من البلدان النامية إلى المجموعات الأخرى ذات جدوى وأنه ينبغي تشجيعها.

٨٩ - وأصبح الآن الهدف الأوسع المتمثل في المشاركة في الاقتصاد العالمي يشكل القوة المحركة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. فقد اعترفت هذه البلدان بأن التخفيف من الآثار السلبية لعملية العولمة أو ضمان الاستفادة من عملية الاندماج أمران يستلزمان إماما مناسباً بالقضايا العالمية الحيوية وعمليات تفاوض متعددة الأطراف. ولا يتطلب ذلك مجرد مستوى أعلى من القدرات، بل يستلزم أيضاً مستوى أعلى من التنسيق في مجالات البحث والتحليل والحوار وعقد الاجتماعات. ويوصى بأن تقوم البلدان النامية بتنسيق جهودها من أجل التصدي لشواغلها الفردية والمشاركة بمزيد من الفعالية وبما يتناسب مع الأهداف المتفق عليها في المؤتمرات العالمية.

٩٠ - وفي هذا السياق يصبح ظهور النهج الرائد في الإعداد التشاركي لبرامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تطوراً جديراً بالترحيب. فقيام أطراف فاعلة متعددة - وطنية وإقليمية ودولية، وكذلك من القطاعين العام والخاص - بوضع وتصميم منهجيات عمل مشتركة يعد مهمة شاقة مستهلكة للوقت. فهذه المبادرات تتطلب مستوى عالياً من التنسيق والرصد، ومبالغ ابتدائية لإعداد المنهجيات. ويوصى بأن تقوم البلدان المانحة والبلدان الأخرى القادرة على ذلك بالالتزام بتخصيص دعم مالي لهذه المبادرات في مرحلة مبكرة من تصميم البرامج وإعدادها، وبأن يقدم هذا الدعم من خلال الصندوق الاستثماري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بغية استخدام الموارد الاستخدام الأمثل. ويوصى أيضاً بأن يساعد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تصميم هذه المبادرات ومراقبتها.

٩١ - ويبين التقرير أيضاً أن الدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الحكومية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية جاء عن طريق ما يمكن وصفه بصورة أشمل بأنه تعاون ثلاثي. فقد قامت البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة، في جملة أمور، بالعمل على تمويل مراكز الخبرة الرفيعة، وشبكات المعارف، والبحوث المشتركة، وجمع المعلومات ونشرها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتعزيز تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية في الجنوب. ومن ثم، يوصى بأن تدرج البلدان النامية في برامجها الأنشطة التي ثبتت ملاءمتها للتعاون الثلاثي.

٩٢ - ويجري تفضيل أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البرامج الإقليمية والأقليمية على الرغم من أن إدارة بعض البرامج لا تزال خاضعة لشركاء التنمية بدلا من البلدان النامية. ومع ذلك، فلا يزال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى حد كبير لا يمثل، كوسيلة، الاختيار الأول في برامج التعاون التقني الوطنية التي يدعمها شركاء التنمية. ومن ثم، فلا بد من بذل جهود إضافية لإدخال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مسار الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ويجري النظر في هذه المسألة في تقرير مستقل (TCDC/12/3)، يتضمن أيضا الإجراءات التي يوصى باتخاذها لمعالجة هذا الموضوع.

٩٣ - ويوحى التقرير أيضا بأن العديد من مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي يدعمها شركاء التنمية، لا سيما منظمات الأمم المتحدة، يهدف إلى تضيق الفجوة في تكنولوجيا المعلومات وتحسين الحصول على المعلومات في الجنوب. ومن ثم، يوصى بأن تسرع منظمات الأمم المتحدة بالتحرك، في خطوة فورية، نحو الربط فيما بين نظم المعلومات الخاصة بها لتحسين شبكة المعلومات من أجل التنمية.

٩٤ - وبوجه عام، تحركت الحكومات تحركا إيجابيا نحو صياغة سياسة التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ونحو تعزيز السياسات الوطنية والقدرات المؤسسية تحقيقا لهذا الغرض. ويجدر بالإشارة أيضا التوسع في التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على الصعيد الوطني، والدور الحيوي الذي تضطلع به البلدان المحورية في هذا الجهد في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وهناك دلائل أيضا على زيادة استخدام الموارد التقنية (كالخبرة والتكنولوجيا) لبلدان الجنوب في برامج التعاون التقني عامة وفي إطار التعاون الثلاثي خاصة. غير أن القدرة على التوسع إلى حد كبير في تبادل الخبرات، وتجميع الموارد التقنية وتبادلها في الجنوب، وإجراء البحوث المشتركة، وإعداد السياسات مسائل يعوقها كثيرا عدم كفاية الموارد. ويوصى بأن تسعى البلدان النامية التي لديها سياسات مستقرة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وقدرات مؤسسية ومالية وغير ذلك من القدرات في هذا المجال إلى إتاحة هذه القدرات لدعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩٥ - ويتضح من هذا الاستعراض أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يزال شكلا مهما من أشكال التعاون الإنمائي الدولي. ولئن كانت البلدان النامية هي المسؤولة في المقام الأول عن التوسع في هذا النوع من التعاون، فإن شركاء التنمية، ولا سيما البلدان المانحة، تضطلع أيضا بدور مهم في دعمه. ومن ثم، يوصى بأن تضاعف البلدان النامية ما تبذله من جهود لتنفيذ برامج التعاون باستخدام أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وبأن يقدم المانحون مزيدا من الموارد لدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

الحواشي

- (١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11، والتصويب).
- (٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/45/39). تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الدورة الحادية عشرة (١ - ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩).
- (٣) بنن، بوركينا فاسو، بروندي، تشاد، توغو، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الرأس الأخضر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، غابون، غينيا، غينيا - بيساو، غينيا الاستوائية، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، مالي، مدغشقر، مصر، المغرب، موريتانيا، النيجر.
- (٤) جزر القمر، ريونيون، وسيشيل، ومدغشقر، وموريشيوس هي أعضاء لجنة المحيط الهندي.
- (٥) إندونيسيا، باكستان، بنغلاديش، تايلند، جمهورية كوريا، سري لانكا، الصين، الفلبين، ماليزيا، نيبال، الهند، أستراليا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- (٦) بنغلاديش، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، تايلند، جمهورية كوريا، سري لانكا، الصين، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، نيبال، الهند، اليابان من آسيا، وبلجيكا، الأردن، ألمانيا، إيطاليا، جنوب أفريقيا، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من القارات الأخرى.
- (٧) أنغولا، بوتسوانا، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، زامبيا، زيمبابوي، سوازيلند، سيشيل، الكونغو، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا.
- (٨) بنغلاديش، إندونيسيا، أوغندا، باكستان، تايلند، تونس، زيمبابوي، الصين، غامبيا، كولومبيا، كينيا، مالي، مصر، المغرب، المكسيك، الهند.
- (٩) بوليفيا، إكوادور، أوروغواي، البرازيل، بنما، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، فتزويلا، كوبا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا، هندوراس.
- (١٠) بنن، بوركينا فاسو، تشاد، توغو، الجزائر، الرأس الأخضر، السنغال، سيراليون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، كوت ديفوار، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا.
- (١١) إندونيسيا، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الصين، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ميانمار.
- (١٢) إندونيسيا، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوتان، تايلند، سري لانكا، سنغافورة، الصين، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ملديف، ميانمار، نيبال.
- (١٣) كانت البلدان المشاركة هي جمهورية كوريا والصين ومنغوليا.
- (١٤) هذه البلدان هي تايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والصين (مقاطعة يونان)، وفييت نام، وكمبوديا، وميانمار.
- (١٥) المشاركون هم إندونيسيا، وتايلند، وجزر كوك، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، والفلبين، وفيجي، وناورو.
- (١٦) تمثلت البلدان المشاركة في بنغلاديش، إندونيسيا، تايلند، سري لانكا، الصين، الفلبين، فييت نام، ماليزيا، نيبال، الهند.

المرفق

البلدان والمنظمات التي ردت على الاستبيانات

ألف - ردود البلدان النامية، حسب المنطقة

آسيا والمحيط الهادئ	أفريقيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الدول العربية	وسط وشرق أوروبا
١ - بوتان	١٢ - بروندي	٢١ - البرازيل م	٢٨ - لبنان	٣٠ - البوسنة والهرسك
٢ - كمبوديا	١٣ - الرأس الأخضر	٢٢ - شيلي م	٢٩ - تونس م	٣١ - إستونيا
٣ - الصين م	١٤ - غينيا	٢٣ - كوستاريكا م		٣٢ - لاتفيا
٤ - الهند م	١٥ - ليسوتو	٢٤ - هندوراس		٣٣ - مولدوفا
٥ - إندونيسيا م	١٦ - مدغشقر	٢٥ - المكسيك م		٣٤ - رومانيا
٦ - ماليزيا م	١٧ - سيشيل	٢٦ - بيرو م		٣٥ - تركيا م
٧ - ملديف	١٨ - السودان	٢٧ - أوروغواي		٣٦ - تركمانستان
٨ - باكستان م	١٩ - توغو			
٩ - جمهورية كوريا م	٢٠ - أوغندا			
١٠ - سنغافورة م				
١١ - تايلند م				
١٢ - فييت نام				

م = بلد محوري (١٤)

باء - ردود الممثلين المقيمين، حسب المنطقة

آسيا والمحيط الهادئ	أفريقيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الدول العربية	وسط وشرق أوروبا
١ - كمبوديا	٧ - بنين +	١٥ - بربادوس +		٢٨ - ألبانيا +
٢ - إندونيسيا م	٨ - الكونغو +	١٦ - بوليفيا +		٢٩ - البوسنة والهرسك
٣ - ماليزيا م	٩ - غينيا	١٧ - البرازيل م		٣٠ - لاتفيا
٤ - باكستان م	١٠ - موريشيوس م +	١٨ - كولومبيا م +		٣٢ - مولدوفا
٦ - سري لانكا +	١١ - نيجيريا م +	١٩ - كوبا م +		٣٣ - رومانيا
	١٢ - سان تومي وبرينسيبي +	٢٠ - السلفادور +		
	١٣ - سيشيل	٢١ - غيانا +		
	١٤ - جنوب أفريقيا م	٢٢ - جامايكا +		
		٢٣ - نيكاراغوا +		
		٢٤ - بنما +		
		٢٥ - بيرو م		
		٢٦ - أوروغواي		

م = بلد محوري (١١).

+ = تبيين أن حكومة البلد لم ترد على الاستبيان رغم رد المكتب القطري للبرنامج الإنمائي (١٧).

جيم - ردود المانحين ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية

المانحون	منظمات الأمم المتحدة	المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية
١ - استراليا	١ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا	١ - مصرف التنمية الأفريقي
٢ - كندا	٢ - الفاو	٢ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية
٣ - الدانمرك	٣ - محكمة العدل الدولية	٣ - المعهد الدولي لبحوث الأرز
٤ - إستونيا	٤ - مركز التجارة الدولية	٤ - المنظمة الصحية للبلدان الأمريكية
٥ - ألمانيا	٥ - برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	٥ - المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
٦ - اليابان	٦ - الأونكتاد	٦ - مركز البحث والتدريب في الميادين الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان الإسلامية
٧ - هولندا	٧ - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات	٧ - شبكة العالم الثالث
٨ - النرويج	٨ - مكتب البرنامج الإقليمي في بروكسل	
٩ - السويد	٩ - المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للبرنامج الإنمائي	
١٠ - سويسرا	١٠ - اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ	
	١١ - صندوق الأمم المتحدة للسكان	
	١٢ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	
	١٣ - متطوعو الأمم المتحدة	
	١٤ - الاتحاد البريدي العالمي	
	١٥ - منظمة الصحة العالمية	
	١٦ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية	